جامعة يحـي فـارس المديـــة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير
قسم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية مؤسسة

الموضوع: أثر تبني مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المالي للمؤسسة الاقتصادية_دراسة ميدانية_

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالبتان:
- حـديـد إيـمـان
- لطرش دعاء

تحت إشراف الأستاذ:
- مامي علي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عمر علي عبد الصمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	رئيسا
علي مامي علي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
أحمد يوسف السعيدي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2022-2023


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان



الشكر وأول الشكر لله رب العالمين

الحمد لله الذي أمر بذكره ووعد من شكره بالمزيد، الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ملئ السماوات والأرض.

أما بعد:

نتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى:

الأستاذ الدكتور "مامي علي" على تفضله بالاشراف على هذا العمل والذي لم يبخل علينا طيلة مدة البحث بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي بفضلها تم إنهاء هذه المذكرة في صورتها النهائية.

الأستاذ "بولصنام" والذي لولا مساعدتــه الجليلة لما وقفنا اليوم أمامكم، أحيي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة، فجزاه الله على ماقدم.

وختاما أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى كل من ساهم وساعدنا من قريب أومن بعيد لإنجاز هذا العمل...

إلى كل هؤلاء أدعوا الله العلي العظيم أن يجازيهم عنا خير الجزاء.

الإهداء



أهدي ثمرة جهدي هذا الى من كان لي عونا وسندا، إلى من عمل جاهدا لتربيتي وتعليمي

"والدي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته".

إلـــى أعز وأغلى ما أملك، إلى معنى الحب والحنان.

إلـــى من سهرت على تربيتي وضحت بصحتها وجمالها من أجلي راحتي.

إلـــى بسمة الحياة وسر الوجود.

"أمي الغالية حفظها الله وأطال عمرها"

إلـى أخواني وأختي حفظهم الله.

إلـى صديقتي وأختي التي تقاسمت معها هذا العمل " دعاء"

إلـى رفيق أبي الذي كان عونا لي بعد وفاة والدي" عبيد عبد القادر".

إلى كل من سعت لهم ذاكرتي ولم تسع لهم مذكرتي

أهديكم هذا البحث المتواضع راجية من المولى عز وجل القبول والنجاح.

إيمان

الإهداء

إلى من لونت عمري بجمالها وحنانها، وعجز لساني عن وصف جميلها، إلى من سهرت وضحت براحتها حتى تراني مرتاحة، إلى من شملتني بعطفها ورعايتها، إلى التي بعثت في نفسي الصبر ودفعتني للمضي قدما "أمي الحبيبة"

إلى الذي أفنى حياته جدا وكدا في تربيتي وتعليمي، إلى الذي أعطاني دون مقابل "أبي الغالي"

إلى أختي الغاليتين مريم وملاك

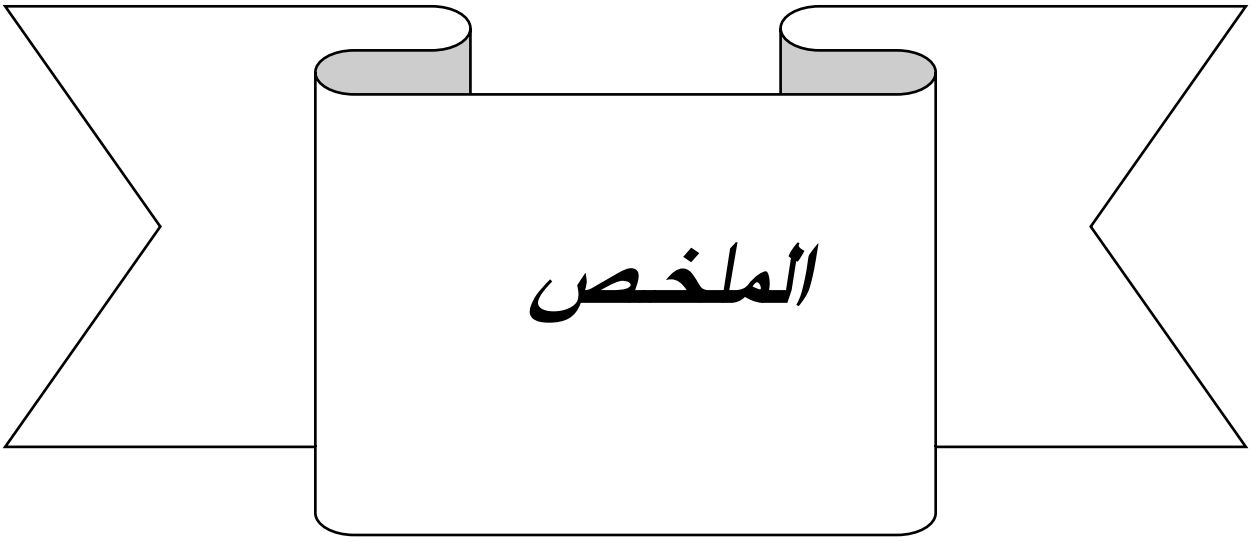
إلى صديقتي وأختي التي تشاركت معها هذا البحث: إيمان

إلى جدتي وخالي وكافة أفراد أسرتي

إلى كل من سعت لهم ذاكرتي ولم تسع لهم مذكرتي

أهديكم هذا البحث المتواضع راجية من المولى عز وجل القبول والنجاح.

دعاء


الملخص

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مما ينعكس على الأداء المالي فيها، ومن هذا المنطلق قمنا بتسليط الضوء والوقوف على الجانب النظري والفكري لحوكمة الشركات والإفصاح المالي والعلاقة التفاعلية بينهما، كما تم دعم هذه الدراسة بجانب ميداني من خلال استبيان تم فيه جمع اراء المهنيين والأكاديميين ممن لهم علاقة مباشرة مع موضوع دراستنا ولهذا الغرض تم توزيع (57) استبيان على عينة من المديرين وموظفي مصالح المحاسبة والمالية وكذا خبراء محاسبين ومحافظي الحسابات ، وتم استرجاع (54) استبانة ودراستها، ومن خلال تحليلها بواسطة برنامج SPSS.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يساعد المسيرين في التحكم في إدارة المؤسسات والشركات وزيادة الثقة في المعلومات المقدمة من خلال رفع كفاءة الإفصاح المالي وبالتالي زيادة ثقة واطمئنان المستثمرين.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، مبادئ الحوكمة، الإفصاح المالي، الشفافية.

The aim of this study was to determine the impact of applying corporate governance principles on the level of disclosure in Algerian economic institutions, which is reflected in their financial performance. To achieve this, we shed light on the theoretical and intellectual aspects of corporate governance and financial disclosure and their interactive relationship. Additionally, this study was supported by a practical aspect, whereby we collected opinions from professionals and academics who have a direct relationship with our research subject. For this purpose, 57 questionnaires were distributed to a sample of managers and employees in accounting and finance departments, as well as accounting experts and accountants. 54 questionnaires were retrieved and analyzed using SPSS software. The study concluded that the application of corporate governance principles helps managers control the management of institutions and companies, increase

confidence in the information provided through improving financial disclosure efficiency, and thus enhance the confidence and reassurance of investors.
Keywords : Corporate governance, governance principles, financial disclosure, transparency.

فهرس المحتويات

❖ فهرس المحتويات

المحتـــــوى	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	I
قائمة الأشكال والجداول والملاحق	VI
المقدمة	أ ـ د
الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات	
تمهيد	**2**
❖ **المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات**	**3**
❖ **المطلب الأول:** نشأة حوكمة الشركات والنظريات المفسرة لها	**3**
❖ **المطلب الثاني:** مفهوم وخصائص حوكمة الشركات	**10**
❖ **المطلب الثالث:** أهمية وأهداف حوكمة الشركات	**14**
❖ **المبحث الثاني: أساسيات حوكمة الشركات**	**17**
❖ **المطلب الأول:** مبادئ حوكمة الشركات	**17**
❖ **المطلب الثاني:** آليات حوكمة الشركات	**21**
❖ **المطلب الثالث:** محددات حوكمة الشركات	**26**
خلاصة الفصل الأول	**30**
الفصل الثاني: الإفصاح المالي	
تمهيد	**35**
❖ **المبحث الأول: ماهية الإفصاح المالي**	**36**

❖ **المطلب الأول:** مفهوم الإفصاح المالي	36
❖ **المطلب الثاني:** خصائص الإفصاح المالي	38
❖ **المطلب الثالث:** أهمية الإفصاح المالي	39
❖ **المبحث الثاني: علاقة الإفصاح المالي بحوكمة الشركات**	41
❖ **المطلب الأول:** ما يجب الإفصاح عنه من منظور حوكمة الشركات	41
❖ **المطلب الثاني:** متطلبات تطبيق حوكمة الشركات للإفصاح المالي	42
❖ **المطلب الثالث:** انعكاسات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح	44
خلاصة الفصل الثاني	45
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
تمهيد:	47
❖ **المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية**	48
❖ **المطلب الأول:** تحديد معالم الدراسة	48
❖ **المطلب الثاني:** تصميم الاستبيان	51
❖ **المطلب الثالث:** أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة	52
❖ **المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة**	55
❖ **المطلب الأول:** تحليل خصائص العينة	55
❖ **المطلب الثاني:** تحليل اتجاهات الآراء	61
❖ **المطلب الثالث:** استخلاص النتائج من الاستبيان	71
خلاصة الفصل	72

الخاتمة	74
قائمة المراجع	78
قائمة الملاحق	

قائمة الأشكال والجداول

وقائمة الملاحق

قائمة الأشكال والجداول

❖ قائمة الأشكال:

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	عوامل وأسباب الاهتمام بحوكمة الشركات	**09**
الشكل رقم (02)	أهمية حوكمة الشركات	**18**
الشكل رقم (03)	مبادئ حوكمة الشركات	**24**
الشكل رقم (04)	محددات حوكمة الشركات	**32**
الشكل رقم (05)	توزيع العينة حسب متغير التخصص	**56**
الشكل رقم (06)	توزيع العينة حسب متغير المؤهل الأكاديمي	**57**
الشكل رقم (07)	توزيع العينة حسب متغير المنصب المشغول	**59**
الشكل رقم (08)	توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية	**60**

❖ قائمة الجداول:

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01)	الإحصائية الخاصة باستمارة الاستبيان	**50**
الجدول رقم (02)	مقياس ليكارت الخماسي	**52**
الجدول رقم (03)	معامل ألفاكرونباخ	**54**
الجدول رقم (04)	توزيع العينة حسب متغير التخصص	**55**
الجدول رقم (05)	توزيع العينة حسب متغير المؤهل الأكاديمي	**57**
الجدول رقم (06)	توزيع العينة حسب المنصب المشغول	**58**
الجدول رقم (07)	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	**60**
الجدول رقم (08)	تحليل اراء فقرات المحور الأول-حوكمة الشركات-	**61_63**
الجدول رقم (09)	تحليل اراء فقرات المحور الثاني-الإفصاح المالي-	**65_66**
الجدول رقم (10)	تحليل اراء فقرات المحور الثالث-أثر الحوكمة على الإفصاح المالي-	**68_69**

❖ **قائمة الملاحق:**

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	استمارة الاستبيان
02	نتائج الدراسة الميدانية _ مخرجات برنامج SPSS

مقدمة

- مدخل الدراسة
- إشكالية الدراسة
- فرضيات الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- أسباب اختيار الموضوع
- المنهج المتبع
- حدود الدراسة
- صعوبات الدراسة
- الدراسات السابقة
- هيكل الدراسة

1. مدخل الدراسة:

تعد حوكمة الشركات من المواضيع الهامة والمفاهيم الحديثة في العالم الاقتصادي وقطاع الأعمال العام والخاص حيث تعاظم الاهتمام بها في الدول المتقدمة والنامية خلال السنوات الأخيرة عقب ظهور الأزمات المالية الدولية وإفلاس العديد من الشركات العالمية الكبرى مثل شركة انرون للطاقة وشركة وورلد كوم وعدة شركات أخرى وانهيار اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا وذلك نتيجة تصرفات غير أخلاقية للمديرين التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة ومراجعي الحسابات والمحللين الماليين وغيرهم وشيوع حالات الفساد المالي والإداري والمحاسبي والسياسي. حيث نتج عن هذه الانهيارات المالية انخفاض ثقة الشعوب بالعديد من المؤسسات الرئيسية لمجتمعاتها سواء كانت هذه الشركات وطنية او دولية أو متعددة الجنسيات.

كشفت هذه الأزمات أن تطبيق حوكمة الشركات بالشكل المطلوب قد يمنع حدوث مثل هذه الأزمات أو يحد منها وذلك من خلال مجموعة من القواعد والآليات والمبادئ من أبرزها وأهمها الإفصاح والشفافية عن المعلومات المالية وإعدادها وفق المعايير المحاسبية لأن المعلومات والبيانات المالية التي تقدم لمجلس الإدارة ولجان المراجعة الخاصة بحوكمة الشركات تكشف الكثير من الانحرافات التي قد تتسبب في تدهور الشركات، وبهذا تظهر العلاقة بين إتاحة المعلومات وتطبيق مبادئ وإجراءات الحوكمة في سبيل الحد من أعمال الغش والتلاعب، وذلك من خلال الاعتماد من جهة على هذه المعلومات في ممارسة الرقابة على مختلف جوانب أداء الشركة، ومن جهة أخرى إعادة الثقة لدى المتعاملين، مما يساهم في تحسين المناخ الاستثماري على المستوى المحلي أو الدولي.

ومن الجدير بالذكر أن المنظمات الدولية قد حرصت على تناول موضوع الحوكمة وتطبيقاتها وكان على رأس هذه المنظمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أصدرت عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات، من خلال تقديم عدد من الخطط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال و استقرار الاقتصاد ككل، وباعتبار أن نظام حوكمة الشركات هو نظام متكامل للرقابة على الشركة يقوم هذا الأخير على ثلاث ركائز أساسية تتمثل في إدارة المخاطر، الإفصاح، والرقابة فكل منها يساهم كخط

دفاعي اتجاه ممارسة الخدع المحاسبية والاختلاسات المالية من أجل إعادة الثقة في المعلومات المالية الموجهة لخدمة أصحاب المصالح من مستخدميها الداخليين والخارجيين.

استنادا لما تطرقنا إليه ارتأينا ان نعتمد في دراستنا على موضوع "أثر تبني مبادئ الحوكمة على الإفصاح المالي للمؤسسة الاقتصادية " وعلى هذا الأساس قمنا بصياغة إشكالية الدراسة بالشكل التالي:

2. إشكالية الدراسة:

ما هو أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع تأثير الحوكمة على أداء المؤسسات الاقتصادية؟
- ما علاقة الإفصاح المالي بالحوكمة ومبادئها؟
- هل يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تحسين جودة الإفصاح المالي بما يلزم العملاء والمستثمرين والأطراف المالية؟

3. فرضيات الدراسة:

من أجل معالجة هذا الموضوع قمنا باقتراح الفرضيات التالية:

- تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تبسيط عملية الإفصاح المالي وتقليل التكاليف المرتبطة بالمؤسسة الاقتصادية.
- تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى زيادة مستوى الشفافية والمصداقية في الإفصاح المالي.
- يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تحسين جودة الإفصاح المالي بما يلزم العملاء والمستثمرين والأطراف المالية.

4. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها موضوعا حديثا ومعاصرا لكونها محاولة للتعرف على:

أ- الإطار النظري لحوكمة الشركات ومدى فعاليتها ومساهمتها في تحسين وتطوير الاقتصاد الدولي.

ب- مبادئ الحوكمة ومختلف جوانبها وإبراز دورها في تحديد وتقييم المخاطر المالية والتعامل معها بطريقة فعالة إضافة الى الحد من خطر الفساد والتلاعب المالي.

ت- مدى تأثير مبادئ الحوكمة على جودة الإفصاح المالي ورفع مستوى الثقة بين المستثمرين والعملاء وأصحاب المصالح والمجتمع من خلال تحقيق مزيد من الشفافية في إدارة الشركات.

ث- مدى التزام الشركات والمؤسسات الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة والإفصاح عن والمعلومات والتقارير المالية.

5. أهداف الدراسة:

إن الهدف من معالجة هذا الموضوع هو:

أ- فهم وتقريب المفهوم للباحثين.

ب- الوقوف على الجوانب الفكرية والنظرية لحوكمة الشركات من خلال تحديد مختلف المبادئ لإدارة الشركات وزيادة كفاءتها ومصداقيتها.

ت- التعرف على مدى مساهمة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في توفير المعلومات والتقارير المالية.

ث- التعرف على دور حوكمة الشركات في إنعاش الاستثمار وزيادة الثقة بالأسواق المالية.

6. أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

أ- الرغبة الذاتية والاهتمام الشخصي بالموضوع.

ب- تماشي الموضوع مع التخصص المدروس.

ت- المكانة التي أصبحت تحظى بها هذه المواضيع في ظل انتشار عمليات الفساد المالي والإداري والاختلاسات المالية وما انجر عنه من انهيارات شركات عملاقة.

ث- الاهتمام الكبير في السنوات الأخيرة بموضوع الإفصاح والشفافية والعلاقة التي تربطه بحوكمة الشركات.

7. المنهج المتبع:

على ضوء الإشكالية المطروحة فإن المنهجية المتبعة في إنجاز هذا البحث تمثلت في:

أ- المنهج التاريخي: أستخدم في إظهار وتتبع نشأة وتطور حوكمة الشركات.

ب- المنهج الوصفي التحليلي: تم اعتماده في وصف الإطار النظري لحوكمة الشركات والإفصاح المالي.

ت- المنهج الاستقرائي: تم الاعتماد عليه في الجانب التطبيقي حيث تم جمع البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية باستعمال أداة الاستبيان واستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي لتحليل نتائج الدراسة واختبار فرضيات البحث من خلال برنامج الSPSS.

8. حدود الدراسة:

أ- الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على تناول موضوعي الحوكمة والإفصاح في المؤسسات الجزائرية.

ب- الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة في الجزائر.

ت- الحدود الزمنية: تمت هذه الدراسة في السداسي الثاني لسنة 2023.

9. صعوبات الدراسة:

واجهتنا مجموعة من الصعوبات خلال قيامنا بإنجاز هذه الدراسة نذكرها في مايلي:

أ- صعوبة توزيع الاستبيان لغياب الاهتمامات بالدراسات الأكاديمية.

ب- تأخر المؤسسات الجزائرية في تبني آليات الحوكمة من لجان تدقيق ولجان المكافآت إلى لجان التعيينات.

ت- قلة إدراك بعض أفراد عينة الدراسة لمفهوم ومضمون الحوكمة.

10. **الدراسات السابقة:**

قمنا بالاطلاع على الكثير من الدراسات الجامعية السابقة الموثقة في المجلات العلمية والدوريات والكتب حول موضوع الحوكمة والإفصاح المالي من بينها:

أ- **زلاسي رياض:** "إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية-دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية-"، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

وقد تضمنت هذه الدراسة ما يلي:

- تطبيق حوكمة المؤسسات يحقق العديد من المزايا التي يمكن أن تحل مختلف المشاكل التي قد تواجه المؤسسات بشكل عام، وبشكل خاص المشاكل المالية، أهمها الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية.
- تحسين جودة المعلومات المحاسبية، لاهتمام لجنة المعايير المحاسبية الدولية بالإفصاح المحاسبي كأحد ركائز حوكمة المؤسسات من خلال معايير المحاسبة الخاصة به.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والاستقرائي والاستنباطي للوصول إلى النتائج

ب- **عمر علي عبد الصمد:** "نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية-دراسة نظرية وتطبيقية"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2009.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- التعرف على العلاقة بين آليات الحوكمة وأثرها على فجوة التوقعات.
- محاولة تشخيص الواقع العلمي لحوكمة المؤسسات في الجزائر والوقوف على كيفية تفعيلها.
- مدى مساهمة الحوكمة في تقليل فجوة التوقعات في بيئة التدقيق من وجهة نظر محافظي الحسابات.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي في الأجزاء المرتبة بالتأصيل العلمي لحوكمة المؤسسات والمنهج الوصفي في الأجزاء المرتبطة بعرض نماذج الحوكمة الدولية ودراسة واقعها في الجزائر، إضافة إلى اعتماد أسلوب المقابلات والاستبيان في تجميع البيانات الخاصة بالدراسة.

ت- **حمادي نبيل:** "التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات"، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، محاسبة مالية، جامعة شلف،2008.

تضمنت هذه الدراسة:

- ماهية حوكمة الشركات ومساهمة المراجعة الخارجية في تحقيق أهدافها ومبادئها.
- دور المراجعة الخارجية في تحسين مستويات فعالية الحوكمة.

ث- **حمادي نبيل:** أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية-دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- محاولة التعرف على الظروف والعوامل التي دعت لوجود الحوكمة والمراجعة المالية، فضلا عن تحديد علاقات الترابط بينهما.
- تحديد الكيفية التي يتم من خلالها الحكم على مدى جودة المراجعة المالية.
- التعرف على الدور الرقابي للآليات الداخلية للحوكمة، وتحديد تأثيراتها على جودة المراجعة المالية.
- توضيح مضمون الحوكمة وجودة المراجعة المالية في الجزائر.
- تحديد طبيعة وحجم تأثير الآليات الداخلية للحوكمة بالمؤسسات العمومية الاقتصادية على جودة المراجعة المالية في ظل متغيرات البيئة الجزائرية.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الأجزاء المرتبطة بالعلاقة التفاعلية بين الحوكمة والمراجعة المالية ومنهج الاستكشاف من خلال الاستبيان لتحديد متطلبات تطبيق الحوكمة من خلال آلياته الداخلية، وأثر ذلك على جودة المراجعة المالية.

ج- **ماجد إسماعيل أبو حمام:** "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"، مذكرة ماجستير، جامعة غزة، فلسطين، 2009.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- التعرف على الجوانب الفكرية والتقييمية والأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات.
- الوقوف على دور الإفصاح والشفافية وتأثره بقواعد الحوكمة.
- الوقوف على جودة المعلومات المحاسبية وتأثرها بقواعد الحوكمة.
- التعرف على مدى العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المحاسبية.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي والوصفي لوصف وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات.

11. هيكل الدراسة:

من أجل الحفاظ على التسلسل المنطقي والتدرج في الأفكار، قمنا بتقسيم دراستنا إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة عامة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها واختبار للفرضيات وبعض التوصيات المقدمة.

أ- **الفصل الأول:** حيث تم خلاله استعراض الجانب الفكري لحوكمة الشركات وتم تقسيمه إلى مبحثين:

- المبحث الأول: تم التطرق فيه إلى ماهية الحوكمة من نشأة ومفهوم إلى الأهمية والأهداف.
- المبحث الثاني: تضمن أساسياتها من مبادئ وآليات ومحددات.

ب- **الفصل الثاني:** تم من خلاله عرض كل من الإطار الفكري للإفصاح المالي وعلاقته بحوكمة الشركات وتم تقسيمه إلى مبحثين:

- المبحث الأول: تم من خلاله الوقوف على الإطار الفكري للإفصاح المالي من نشأة ومفهوم، خصائص وأهمية.
- المبحث الثاني: تضمن العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح المالي.

ت- **الفصل الثالث:** تم تخصيص هذا الفصل لإسقاط ما سبق على أرض الواقع من خلال القيام بدراسة ميدانية وذلك بإعداد استبيان ثم التطرق لإجراءات وطريقة الدراسة الميدانية، وأخيرا تحليل ومناقشة فرضيات الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لحوكمة الشركات

تمهيد:

يحتل موضوع حوكمة الشركات أهمية خاصة في عالم المال والأعمال نظرا لدوره في ضمان حسن سير العمل وتحقيق الاستقرار وتجنب الأزمات في الشركات المالية وغير المالية خاصة بعد سلسلة الأزمات التي شهدتها الأوساط المالية نتيجة التلاعبات في بيانات الشركة، إذ يعد مفهوم حوكمة الشركات من المفاهيم الأساسية في علم الإدارة والاقتصاد حيث يهتم بدراسة الآليات الداخلية لإدارة الشركات ومنظومات الرقابة عليها بما في ذلك الهياكل الإدارية وأساليب صنع القرارات وتمثيل مصالح المساهمين والمجتمع في الشركة، كما يعتبر الجانب النظري لحوكمة الشركة ذا أهمية كبيرة لفهم المفاهيم والمبادئ الأساسية لها.

وللإلمام أكثر بهذا الموضوع ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات.

المبحث الثاني: أساسيات حوكمة الشركات.

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات مفهوما حديثا بدأ يغزو المجال الاقتصادي، إذ لقى الكثير من الاهتمام في الكثير من دول العالم، وأصبح أحد أهم المعايير المعتمدة لتقييم الأفراد والمؤسسات وقبل أن نشرع في التعرف على معنى الحوكمة يجدر بنا التطرق أولا إلى معرفة أصول وبدايات ظهور هذا المفهوم والنظريات المفسرة له.

المطلب الأول: نشأة حوكمة الشركات والنظريات المفسرة لها

1-نشأة حوكمة الشركات:

يعود مصطلح الحوكمة إلى كلمة إغريقية في القرن 13 وهي "**KUBERNAN**" والتي تعني قدرة ربان السفينة على توجيه السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف وما يمتلكه من قيم ومهارات في الحفاظ على أرواح الركاب وممتلكاتهم وإيصال البضائع والأمانات إلى أصحابها ، فإذا وصل من مهمته هذه سالما اطلق عليه لقب GOOD GOVERNE " القبطان المتحوكم جيدا " [1] ،إلا أن الإضاءات الأولى لموضوع الحوكمة يرجع لنظرية الوكالة والتي يعود ظهورها لعلماء الاقتصاد قديما " أدولف بيرلي وجاردنز مينز 1932 " في كتابهما الشركة الحديثة والملكية الخاصة The modern carporation and private property الذي أشاروا فيه أن المؤسسات أصبحت ضخمة الحجم مما

[1] – حسام الدين غضبان " محاضرات في نظرية الحوكمة " دار الحامد للنشر والتوزيع _الطبعة الأولى _الأردن (عمان) 2015 ص9.

تتيح له الانفصال بين الملكية والإدارة للفت الانتباه الى ما يمكن أن يحدث من مشاكل في المؤسسة نتيجة فصل الملكية عن الإدارة ونتيجة التشتت الكبير في الملكية والذي سيؤدي إلى ضعف تأثير الملاك على الإدارة أو عدم الاهتمام بالأنشطة اليومية للإدارة.[1]

في سنة 1987 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين **(AICPA)** بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية (The Commitee Of Sponsoring Organization_COSO)المعروفة باسم تريدواي "Treadway Commssion " والتي أصدرت تقريرها المتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، ذلك عن طريق الإهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية، وتقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة الشركات.[2] إلا أن واقع مفهوم حوكمة الشركات "Corporate Governance" قد ظهر حديثا وبقوة عام 1997 عقب انفجار الأزمة الآسيوية وظهور أزمة الثقة في الشركات والحكومات خاصة تلاعب الموظفين الداخليين والاقرباء بأموال تلك الشركات ، وحصولها على ديون قصيرة الأجل في الوقت الذي تحرص فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه

---

[1] – قدوي عثمان إبراهيم " **أثر ممارسة الحوكمة المؤسسية على تنافسية الشركة_دراسة حالة شركات المساهمة العامة الأردنية** " مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك_كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية 2009 ص 14.

[2] – محمد مصطفى سليمان " **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري** " الطبعة الأولى _الدار الجامعية للنشر، مصر (الإسكندرية) 2006 ص 14.

الأمور، وكذلك إخفاء حركة نقل الأموال التي تتم من خلال نظم محاسبة إبداعية، هذا ما ظهر بفضيحة شركة أنرون ENRON الأمريكية للطاقة، كذلك انهيار شركة اتصالات في الولايات المتحدة الأمريكية ما أدى بعد ذلك إلى اكتشاف تلاعب الشركات في قوائمها المالية. كل هذا أظهر الحاجة إلى وجود نظام مراقبة يقوم على مجموعة من القوانين التي تتم بواسطتها توجيه ومراقبة الشركة وفصل الملكية عن الإدارة، إذ يقوم على عدة مبادئ من بينها الإفصاح والشفافية[1].

وقد تبنت العديد من المنظمات والهيئات الدولية نظام حوكمة الشركات ويعتبر التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي **(OECD)** 1999 " Organizatio for Economic Co_operation and Devlopment " بعنوان مبادئ حوكمة المؤسسات " principle of corporate governance " والذي يضم 5 مبادئ أساسية هي "حقوق حملة الأسهم، المعاملة المتكافئة للمساهمين، دور أصحاب المصالح، مسؤوليات مجلس الإدارة والإفصاح والشفافية " هو أول اعتراف رسمي بهذا المفهوم.[2]

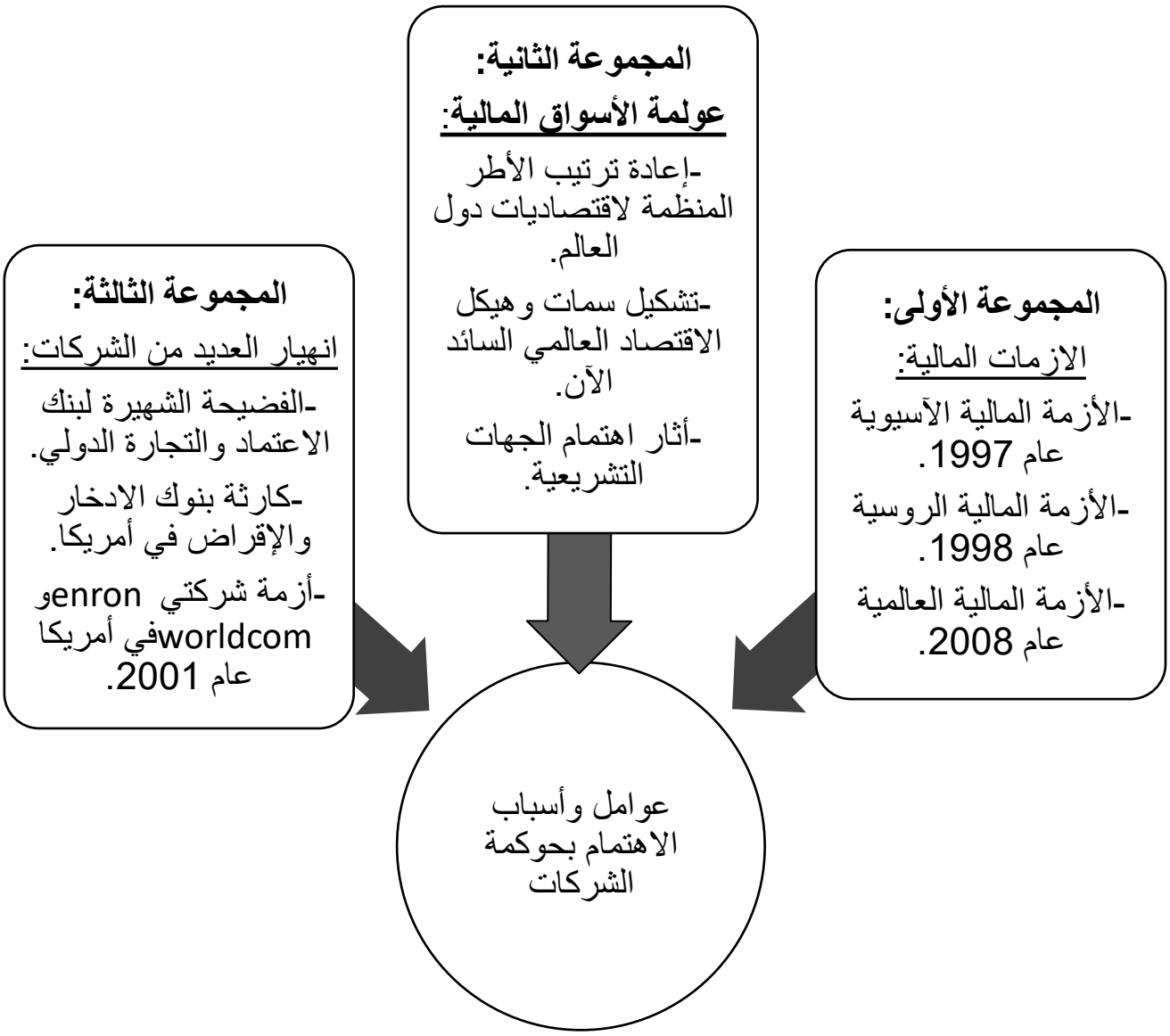
---

[1] أحمد علي خضر "**الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في الشركات** "، الطبعة الأولى . دار الفكر الجامعي، مصر (الإسكندرية) 2012 ص (17-19).

[2] محمد جميل حبوش "**مدى التزام شركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، دراسة تحليلية لأداء المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين ومدراء شركات المساهمة العامة** " مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة وتمويل، جامعة غزة الإسلامية 2007 ص 22.

مما سبق يمكن استنتاج أن الحوكمة كانت وليدة للأزمات الاقتصادية والمالية وجاءت محاولة منع وتقليل تكرار حدوث هذه الأخيرة، فبالرغم من تباين واختلاف الظروف الاقتصادية والتاريخية لها إلا أن هناك أسباب مشتركة تلقي بظلالها عليها، ويمكن تبويبها في ثلاث مجموعات رئيسية تتلخص في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): عوامل وأسباب الاهتمام بحوكمة الشركات



المصدر: هشام بلغول، " **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية –دراسة ميدانية للشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز–**"، مذكرة ماستر، أم البواقي، الجزائر،2016، ص6.

2–النظريات المفسرة لحوكمة الشركات:

نشأت حوكمة الشركات من خلال عدة نظريات ساهمت في إثراء مفهومها من بينها:

أ– **نظرية الوكالة:** La Théorie de l'Agence

تعتبر نظرية الوكالة من النظريات الحديثة التي تقوم على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة، وتعرف بأنها إطار فكري أستخدم كأداة لتفسير ظاهرة العلاقات التعاقدية التي عرفت في ميادين كثيرة من ميادين العمل والفكر الإنساني، وتنشأ علاقة الوكالة عندما يحدث تعاقد بين عدة أطراف إذ يوكل (يفوض) المالك أو الأصيل (الموكّل) أطرافا أخرى (الموكَّلين) من أجل تنفيذ المهام والقيام بأداء خدمة معينة من أجل تعظيم المنافع الخاصة[1].

كما وصفت نظرية الوكالة في المؤسسة بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية، وأن وجود المؤسسة يتحقق من خلال واحد أو أكثر من هذه العقود الاتفاقية، وأن عقود الاستخدام ما هي إلا أدوات لتخصيص الموارد ووصف الغرض من نشاط المؤسسة، وبالتالي يمكن دراسة سلوك المؤسسة عن طريق تحليل الخصائص العامة لعقود التوظيف الخاص بها.[2]

---

[1] عدنان بن حيدر درويش، "**حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**" اتحاد المصارف العربية، 2007، ص74–79.

[2] طارق عبد العال حماد" **حوكمة الشركات–المفاهيم–المبادئ–التجارب**" الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005، ص67.

ب- **نظرية تكلفة المعاملة:**(Transaction Cost Theory)

ظهر مفهوم هذه النظرية أول مرة عام 1937 في مقال أمريكي للباحث Ronald Harry Coaseبعنوان "طبيعة المؤسسة" الذي عبر فيه عن نظرته للمؤسسة كتنظيم يشمل العديد من الأفراد بأهداف وتطلعات مختلفة، حيث تسعى النظرية إلى فهم دور المؤسسات في فهم المبادلات الاقتصادية نظرا لتعاملها مع عدة أطراف خارجية كالموردين مثلا وبالتالي كيف يمكن للمؤسسة أن تضمن أن هؤلاء الموردين سيزودونها بما تطلبه بالشكل المطلوب، لذلك لابد من الوصول إلى اتفاق وهذا ما نتج عنه ما يسمى بتكاليف المعاملة.[1]

ت- **نظرية تجذر المسيرين:** (Entrechement Theory)

يقصد بالتجذر بعث جذور المسير في المؤسسة لتثبيت منصبه فكلما كانت الجذور عميقة كان من الصعب اقتلاعها، فالجذرية عبارة عن نسق أو سياق متكون من شبكة علائقية رسمية أو غير رسمية والتي يتمكن من خلالها المسير من التخلص من مراقبة مجلس إدارته وبالتالي مساهميه[2].

[1] عمر علي عبد الصمد" **نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية _دراسة نظرية تطبيقية**" مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2013 ص6.

[2]Pigé Benoit,"**Enracinement des dirigeants et richesse des actionnaires**" France: Finance contrôle stratégie, vol 1,N°3, 1984, p: 04

ث- **نظرية أصحاب المصالح:** (Stakholders Theory)

بالرغم من أن مفهوم صاحب المصلحة يعود في جذوره إلى ثلاثينات القرن الماضي، فإن التطور الجوهري في نظرية أصحاب المصالح جاء بواسطة Freeman,1984 والذي قدم شكل بديل للإدارة الاستراتيجية يستجيب للعولمة والتنافسية المتزايدة والتعقد الكبير في بيئة الأعمال والذي رأى عدم ملاءمة التركيز على تعظيم ثروة الملاك فقط، وذلك بالقول بأن كل المؤسسات لديها أصحاب مصالح يجب أن تأخذ حاجاتهم بالاعتبار وتدار العلاقات معهم بشكل فعال يجعل المؤسسة أكثر تنافسية في المدى البعيد مما يضمن ربحيتها وبقاءها[1]. وتم إرساء قواعدها في الستينات من قبل Ansoff.

ويقصد بأصحاب المصالح "الدائنون، الموردون، العملاء، العمال، الموظفون، البنوك، المقاولون، المنافسون، الحكومات، المنظمات الحوكمية وغير الحوكمية، الجمهور، وسائل الإعلام، الأجيال السابقة واللاحقة وغيرهم" إذ يعتبرون أطراف مشاركة بصفة إرادية وغير الإرادية في خلق الثروة المنظمة وأنشطتها بصفة مستفيدين أو متحملين للخطر، وهنا يأتي دور الحوكمة في ضبط أهداف المؤسسات التنظيمية مما يحقق إشباعا متساويا لكل الأطراف[2].

---

[1] Freeman, E, "Strategic Management: A Stakeholder Approach", Boston: Pitman Press, 1984, P-P: 49-60.

[2]-نوي فطيمة الزهرة،" **أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية**" رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص47.

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص حوكمة الشركات

1. مفهوم حوكمة الشركات:

يجب الإشارة في البدء إلى أن مصطلح الحوكمة GOVERNANCE هو مصطلح فرض نفسه ووجد ذاته قصرا أو طواعية، والدافع وراء شيوع هذا المفهوم هو تناغمه مع لفظي العولمة والخصخصة الذين دار حولهما جدل كبير في بداية ظهورهما، ويشير لفظ الحوكمة إلى ما توصل إليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة، إلا أن الأكثر شيوعا وتجاولا من قبل الكتاب والباحثين هو مصطلح حوكمة الشركات أو الحوكمة المؤسسية[1]، وفيما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المصطلح.

1. مفهوم الحوكمة لغة:

إن لفظ الحوكمة مستحدث في قاموس اللغة العربية فهو لفظ مستمد من الحكومة ويعني الإنضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعني هذه الكلمة من معاني وعليه فإن لفظ الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب:[2]

---

[1] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، "**الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص15.

[2] صالح حميدات وعلاء بوقفة، "**علاقة نظام المعلومات المحاسبي والمالي بحوكمة الشركات**" الملتقى الدولي الخامس: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 7-8 ديسمبر، 2014.

- **الحكمة:** ماتقتضيه من التوجيه والإرشاد.

- **الحُكم:** ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك

- **الاحْتِكَام:** ما يقتضيه من الرجوع إلى إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

- **التَّحَاكُم:** طلبا للعدالة خاصة عند إنحراف سلطة الادارة وتلاعبها بمصالح المساهمين[1].

2. **مفهوم الحوكمة اصطلاحا:** من الناحية الاصطلاحية فحوكمة الشركات في الوقت الحالي تستعمل في مختلف المجالات المتعلقة بالأنشطة العامة، في حين أن مصدرها في حدود السياسة وكذلك الإدارة[2]. إذ يرى البعض أنه لا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين لمفهوم حوكمة الشركات ويرجع ذلك إلى تداخل العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل، وفيما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم:

---

[1] شنوف هدى، دريدي نسرين "**أثر تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظام المعلومات المحاسبي_دراسة ميدانية**"، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، الجزائر.

[2] Chantal Morley et autres, "**PROCESSUS METIERS ET SYSTEMES D'INFORMATION** : gouvernance, management, modélisation", Dunod, Paris, 2011, P71.

- عرفها المفكر الإنجليزي كاد بيري عام1992 على أنها الآلية التي تحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وبين الأهداف المشتركة والفردية.[1]

- كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECDعام 1998 على أنها نظام يوجه ويضبط أعمال المؤسسة، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في المؤسسات مثل مجلس الإدارة والمديرين وغيرهم من ذوي المصالح ووضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون المؤسسة، وبهذا الإجراء فإن الحوكمة تعطي الهيكل الذي من خلاله تستطيع الشركة تحديد الأهداف ووضع الاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وتقييم ومراقبة الأداء.[2]

- كما عرفها البنك الدولي على أنها الحكم الراشد للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة والموجهة للدول والشركات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية أي من الأعلى إلى الأسفل[3]

---

[1] حسين أحمد دحدوح " **دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سوريا . دراسة ميدانية** " أربد للبحوث والدراسات المجلد 11 . العدد الأول، سوريا 2008 ص 250.

[2] رياض بوخالفة " **دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية** " مذكرة ماستر تخصص مالية وحوكمة المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013 /2014 ص 5.

[3] أحمد علي خضر، مرجع سبق ذكره، ص9.

وقد عرف معهد المدققين الداخليين (IIA2008) حوكمة المؤسسات في مجلة " Tone at the top " والصادرة عنه بأنها العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر المؤسسات والتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيمة المؤسسة من خلال أداء الحوكمة فيها.[1]

من التعاريف السابقة تظهر لنا المعاني الأساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي:

- مجموعة من القواعد والقوانين التي تهدف الى تنظيم العلاقات بين الأطراف المشاركين في إدارة المؤسسة
- توزيع العمل والمسؤوليات لتحقيق الأهداف على المدى الطويل
- فإن الحوكمة هي مجموعة من الأنظمة والقواعد الخاصة بالرقابة على أداء المؤسسة.
- تحقيق الإفصاح والشفافية والانضباط العدالة.
- حماية حقوق اصحاب المصالح.

2. خصائص حوكمة الشركات:

يتميز مفهوم حوكمة الشركات بعدة خصائص نلخصها فيما يلي:

✓ الانضباط: أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

✓ الشفافية: أي تقديم صورة حقيقة لكل ما يحدث.

✓ الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة.

[1] عمر علي عبد الصمد " **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات . دراسة ميدانية** " مذكرة ماجستير، جامعة المدية 2008، 2009 ص 9.

- ✓ المساءلة: أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- ✓ العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة.
- ✓ المسؤولية الاجتماعية أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد.[1]

المطلب الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات.

سنتعرف في هذا المطلب على كل من أهمية وأهداف حوكمة الشركات.

1. أهمية حوكمة الشركات:

تعتبر حوكمة الشركات من العمليات الضرورية واللازمة لتحسين وتطوير عمل الشركات، وتأكيد الوفاء بالالتزامات والتعهدات وضمان تحقيق الشركة لأهدافها بشكل اقتصادي وقانوني سليم، خاصة ما يتعلق بتفعيل دور الجمعيات العمومية لحمة الأسهم والاطلاع على مسؤولياتهم والمديرين التنفيذيين في الشركات وممارسة دورهم في الرقابة والإشراف على أداء الشركات وأداء الإدارة، مما يضمن مصالح جميع الأطراف وهو ما يبرز أهمية الحوكمة والتي يظهرها لنا الشكل التالي:

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص23.

الشكل رقم (2): أهمية حوكمة الشركات:

بالنسبة للمجتمع	• تشجيع الاستثمار والتنمية المستدامة-محاربة الفساد-تشجيع التنافس-زيادة الإنتاجية والابتكار-التشجيع على العمل بكفاءة-استقرار الأسواق المالية-تنمية أسواق رأس المال-تشجع على قيام علاقات تتمتع بالشفافية بين أصحاب الأعمال والدولة.
بالنسبة للشركات والمستثمرين	• تحسين أداء الشركات-التقليل من تكلفة رأس المال-تقوية السمعة-تحسين الاستراتيجية-بناء علاقات قوية بين أصحاب المصلحة-حماية حقوق المستثمرين-تخفيف أثر المخاطر-زيادة السيولة-زيادة فرص الحصول على تمويل خارجي.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميكرا كراسينكي، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، نصائح إرشادية لتحقيق الإصلاح، أوت 2008، ص6.

2. أهداف حوكمة الشركات:

تسعى حوكمة الشركات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ مراعاة مصالح وحقوق المساهمين وحمايتها، وحماية حقوق حملة الوثائق والمستندات ذات الصلة بفاعلية الشركة.
- ✓ حماية خقوق ومصالح العاملين في الشركات بكافة فئاتهم.
- ✓ تحقيق الشفافية في جميع أعمال الشركات.
- ✓ ضمان الشفافية والإفصاح وتحسين مستوى التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- ✓ تحقيق العدالة المتكافئة لكل أصحاب المصالح والمتعاملين مع الشركة.

- ✓ الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة والالتزام بأحكام القوانين والتشريعات النافذة.
- ✓ تنمية الادخار وتشجيع الاستثمارات لتعظيم الأرباح بعيدا عن الاحتكارات.
- ✓ تقييم الأداء وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
- ✓ ايجاد الهيكل التنظيمي الملائم لتحقيق لأهداف الشركة.
- ✓ عدم الخلط بين مسؤوليات المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.[1]

[1] زرزار العياشي، وشرقرق سمير، "**حوكمة الشركات_المفهوم، الخصائص، الركائز، والأهمية الاقتصادية_**" الملتقى الوطني الثالث حول: سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، جامعة 20 اوت 1995، 10/9 ديسمبر 2007 ص 16.

المبحث الثاني: أساسيات حوكمة الشركات

تتعلق حوكمة الشركات بالإطار القانوني والتنظيمي والأخلاقي الذي يحكم إدارة الشركات واتخاذ القرارات فيها، وذلك بهدف تحقيق المصلحة العامة وحماية مصالح المساهمين وجميع الأطراف المعنية، وتشمل أسس حوكمة الشركات عدة عناصر تتمثل في مبادئ، آليات، ومحددات الحوكمة.

المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات فقد حرصت العديد من المؤسسات الدولية على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع مبادئ محددة لتطبيقه، نلخصها فيما يلي:

- ضمان وجود إطار فعال ومحكم لحوكمة الشركات ينص على ضرورة توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار حوكمة المؤسسات من أجل رفع مستوى الشفافية وأن يتوافق هيكل الحوكمة مع الإطار القانوني وتحدد بدقة مسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة [1]، ولكي يكون هناك ضمان لوجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات هناك مجموعة من الإرشادات والعوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار وهي:

---

[1] principles of "**Organization for economic Co_operation and Development**" OECD corporate governance" paris,2004.P2

✓ وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق وتشجيع قيام أسواق مالية تتميز بالشفافية والفعالية.

✓ ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما يتوافق مع أحكام القانون وذات شفافية وقابلية للتنفيذ.

✓ ينبغي أن يكون لدى الجهات المشرفة والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية فضلا على أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وتتميز بالشفافية مع توفير الشرح الكافي لها.[1]

- حقوق المساهمين: يتضمن هذا المبدأ مجموعة من الحقوق التي تضمن الملكية الآمنة للأسهم والإفصاح التام عن المعلومات وحقوق التصويت والمشاركة في قرارات تعديل اصول المؤسسة بما في ذلك عمليات الاندماج وإصدار أسهم جديدة، تسمح هذه الإجراءات بتحديد مجموعة من الموضوعات الأخرى المرتبطة بالاهتمام الأساسي لحماية قيمة المؤسسة. [2]

---

[1] محمد مصطفى سليمان "**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**" مرجع سابق ذكره، ص 44_45.

[2] كاثرين كوتشا هليلينغ وآخرون، ترجمة سمير كريم "**حوكمة الشركات في** القرن **الواحد والعشرون** "، الطبعة 3، واشنطن: مركز المشروعات الدولية الخاصة 2003ص 12.

- الإفصاح والشفافية: ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الوضعية المالية والاداء والمليكة وأسلوب ممارسة السلطة

- المعاملة المتكافئة للمساهمين: يجب أن يتضمن إطار حوكمة المؤسسات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين والأجانب منهم كما يجب أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.[1]

- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات "The role of stake holders in Corporate Governanace": يقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء وتشمن احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق [2]، يعمل ايضا على تشجيع الاتصال بين المؤسسات وأصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وقرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.[3]

---

[1] مركز المشروعات الدولية الخاصة " **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات** " القاهرة 2004، ص 10.

[2] مسعود صديقي، خالد دريس "**دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار**"؛ مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات، وآفاق) جامعة العربي بن المهيدي (أم البواقي) الجزائر يومي 8.7 ماي،2010 ص 9.

[3] كاثرين كوتشا هليلينغ وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص 150.

- مسؤوليات مجلس الإدارة : ويشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامهم الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية واللجان والمصالح ولجنة المراجعة [1]، إذ يجب أن يؤكد الإطار العام للحوكمة على مسئولية مجلس الإدارة في تصميم وتشغيل نظم رقابة فعالة مع التأكيد على مسئوليته أمام المساهمين وجميع أصحاب المصلحة مع الشركة ، ويجب أن يتخذ القرارات السليمة التي تحقق أفضل مصلحة للشركة ، وأن يضع الخطط والاستراتيجيات واتخاذ القرارات الصحيحة [2]، فمن واجب مجلس الإدارة أن يقوم بالاطلاع على القرارات والخطط والسياسات التي تقوم بها الإدارة العليا إذ يجب التحقق منها عن طريق سؤال وطلب ضمانات منها ، وأنها تتسق مع الاستراتيجية والرغبة في المخاطرة والموافقة عليها من طرف مجلس الإدارة ، وأن الضوابط الداخلية المقابلة تكون سليمة وتنفذ على نحو فعال.[3]

---

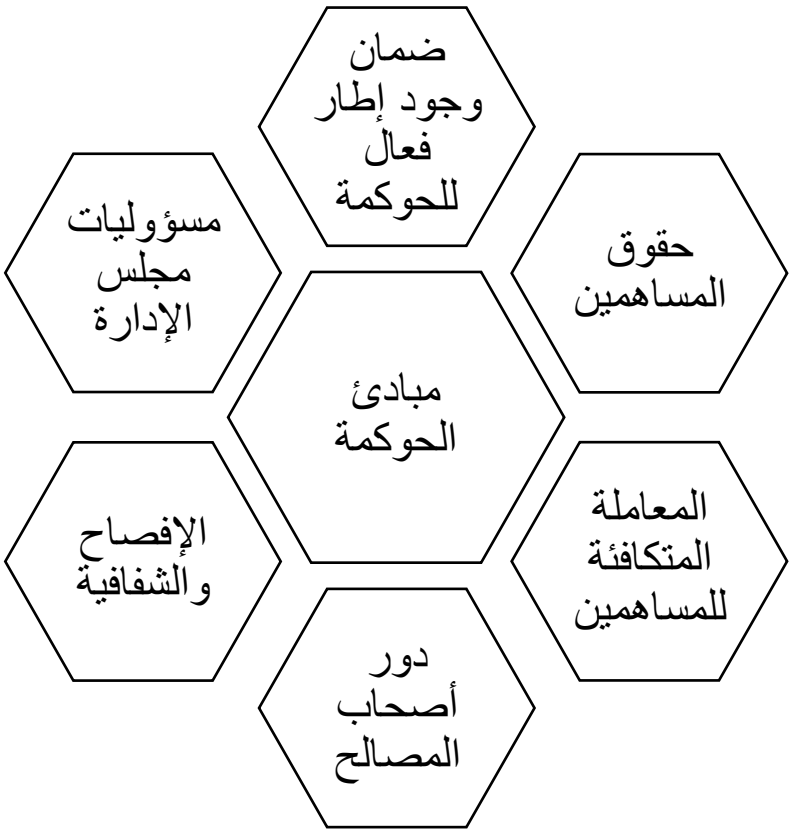
[1] عبد الحليم بوخاري، علي ساحة "**دور حوكمة الشركات في تأهيل واندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي** " مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة " جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، الجزائر 25 . 26 نوفمبر 2013 ص 9.

[2] أحمد بوراس ومحمد بوطلاعة "**مساهمة النظام المحاسبي والمالي في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة في الشرق الجزائري** " مجلة البحوث الاقتصادية والمالية العدد الثالث، جامعة العربي بن مهيدي (أم بواقي) الجزائر 2015 ص22

[3] Bureau du surintendant des intitutions financiéres canada "OP. CIT ,P4 .

ويمكن توضيح هذه المبادئ في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): مبادئ حوكمة الشركات:



المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: آليات حوكمة الشركات.

يتم تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال مجموعة من الآليات صنفت إلى آليات داخلية وأخرى خارجية.

1. الآليات الداخلية:

لتحقيق أهداف الشركة، يتم تنصيب آليات الحوكمة الداخلية على أنشطة وفعاليات المؤسسة، ويمكن تصنيف هاته الآليات إلى مايلي:

أ- **مجلس الإدارة:** إن المسؤوليات الموكلة إلى أعضاء مجلس إدارة المؤسسات تجعله مكلف بتمثيل مصالح المساهمين ويضمن للمستثمرين في المؤسسة بأن رأس المال الذي تم استثماره يجري استخدامه من جانب مديري المؤسسة بطريقة رشيدة، ويستخدم لتحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة، وبذلك يؤدي المجلس إلى وظيفة هامة من وظائف حوكمة المؤسسات، ولأن هذا المجلس جزء لا يتجزأ من الهيكل التنظيمي للمؤسسة حيث يعتلي المجلس قمة التدرج الهرمي للمؤسسة، لذلك يمكن اعتبار هذا المجلس من اهم الآليات الداخلية لحوكمة المؤسسات.[1]

ب- **لجنة التدقيق:** تعتبر لجنة التدقيق أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الشركات لتحسين الشفافية والمساءلة والمصداقية في الإدارة والتقارير المالية، وتعمل اللجنة على تحليل التقارير المالية ومراجعتها بشكل دقيق وتقديم توصيات وتوجيهات للإدارة لتحسين الأداء المالي والمحاسبي للشركة كما تساعد هذه اللجنة على تعزيز الثقة بين المستثمرين والمساهمين والجهات المعنية الأخرى.

فعرفها ميخائيل أشرف بأنها: "لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة تتكون من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين، ويحضر اجتماعات هذه اللجنة المدققون الداخليون والخارجيون إذا اقتضى الأمر ذلك، وتفوض هذه اللجنة صلاحيات العمل طبقا

[1] Van den l. a.berghe. and Abigail levran, evaluating boards of directors: what constitutes a good corporate board? corporate governance: an international review, vol. 12, issue 4, pp. 461-478 2004.

للأحكام التي يقررها مجلس الإدارة، وترفع تقاريرها الدورية إلى رئيس مجلس الإدارة[1].

من المهام والوظائف التي تقوم بها لجنة التدقيق نذكر مايلي:

- ✓ مراجعة الكشوفات المالية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة.
- ✓ التوصية بتعيين ومكافأة وإعفاء المدقق الخارجي.
- ✓ مناقشة نطاق وطبيعة الأولويات في التدقيق والاتفاق عليها.
- ✓ المناقشة مع المدققين الخارجيين لأية مشكلات وتحفظات تنشأ أثناء عملية التدقيق.
- ✓ الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي ومراجعة التقارير التي تقدمها والنتائج التي تتوصل إليها وتقديم التوصيات للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.
- ✓ المناقشة مع كل من المدققين الخارجيين والداخليين لتقويم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وإدارة المخاطر فيها.
- ✓ القيام بأية واجبات تكلف بها من قبل مجلس الإدارة والتي لها صلة بأعمال التدقيق والرقابة.[2]

ت- **المراجعة الداخلية:** هي عملية تقييم وتدقيق العمليات والممارسات داخل المؤسسة بهدف التأكد من توافقها مع المعايير الداخلية والخارجية والتأكد من فعالية وكفاءة هذه العمليات وتهدف المراجعة الداخلية إلى تحسين الأداء والإدارة

---

[1] ميخائيل أشرف حنا " **تدقيق الحسابات في إطار حوكمة الشركات** " المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005 ص 32.

[2] بروش زين الدين ودهيمي جابر، " **دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري** " الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية في الحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 07/06 ماي 2012 ص 15.

الداخلية للشركة. وهي أيضا نشاط توكيد واستشارة مستقل وموضوعي، الهدف منها إضافة قيمة وتحسين عمليات الشركة، تساعدها على تحقيق أهدافها عن طريق إيجاد منهج منضبط ومنظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، ويتم تقوية استقلاليتها عند رفع تقاريرها.

ث- **لجنة التعيينات:** تقوم بتعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع ما تم تحديده من طرف الشركة يوكل إليها مهام ومسؤوليات من قبل مجلس إدارة الشركة والذي يقوم من وقت لآخر بمراجعتها.

ج- **لجنة المكافآت:** تكون لجنة المكافآت من عدد أعضاء لا يقل عن ثلاثة ولايزيد عن ستة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين، يتم تعيينهم من طرف مجلس الإدارة، وتقوم اللجنة باختيار أحد أعضاءها لكي يقوم بمهام رئيس اللجنة.

يوكل لها المهام والمسؤوليات من قبل مجلس الإدارة وتتركز وظائفها وواجباتها في تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا[1]

2. **الآليات الخارجية:** إن ضمان تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، وتقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص[2]. ونذكر منها:

---

[1] محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره ص134-135.

[2] مزياني نور الدين،"**دراسة نظرية تحليلية لدور التدقيق الداخلي في عملية حوكمة الشركات** "، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 04، ص178.177.

أ- **منافسة السوق:**

تعد منافسة سوق المنتجات أو الخدمات أحد أهم الآليات لحوكمة الشركات حيث أنه إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بشكل صحيح فسوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس المجال، حيث أن هذه المنافسة تهذب سلوك الإدارة خاصة إذا كان هناك سوق فعال للعمل الإداري، هذا يعني أن حالة الإفلاس سيكون لها تأثير سلبي على مستقبل الإدارة إذ غالبا ما تحدد اختبارات الملائمة بالتعيين أنه لا يتم إشغال مواقع مسؤولية من مديرين تنفيذيين أو أعضاء مجلس إدارة سبق لهم أن قادوا شركاتهم إلى التصفية[1].

ب- **الاندماجات والاكتساب:**

مما لا شك فيه أن الاندماجات والاكتساب من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم، لأن الاكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكلٍ فعال، بحيث غالباً ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتتاب أو الاندماج.

[1] عباس حميد التميمي" **آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة**" ملخص البحث الموسوم، متوفر على الموقع الإلكتروني Http://www.nazah.iq/search-web/muhasbe/2.doc

ت- **التدقيق الخارجي "المراجعة الخارجية":**

عملية تقييم وتدقيق الحسابات والسجلات المالية والموازنات التشغيلية للشركة من قبل جهة خارجية مستقلة عن الشركة بهدف التحقق من صحة ودقة الحسابات والإفصاحات المالية والتأكد من تطبيق المعايير والقوانين المحددة، إذ يساعد المدققون الخارجيون على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها وغرس الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام، يؤكد معهد المدققين في الولايات المتحدة الأمريكية على أن دور التدقيق الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة في الإشراف، التبصر، الحكمة.

فالإشراف يساعد على منع الفساد المالي والإداري والتبصر يساعد على اتخاذ القرارات، وأخيرا تحدد الحكمة التحديات والاتجاهات التي تواجهها الشركة ولإنجاز كل دور من هذه الأدوار يستخدم المدققون الخارجيون التدقيق المالي، تدقيق الأداء، التحقق والخدمات الاستشارية.[1]

المطلب الثالث: محددات حوكمة الشركات

لكي تتمكن الشركات من الإستفادة من مزايا تطبيق الحوكمة يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات والعوامل الأساسية التي تضمن التطبيق السليم لمبادئها إذ أن تطبيق هذا

[1] بروش زين الدين دهيمي جابر"دور آاليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركة كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012 ص17.

المفهوم في غياب هذه العوامل والحصول على مزاياه يعتبر أمرا مشكوكا فيه وتشمل هذه المحددات والعوامل مجموعتين:

1. **المحددات الداخلية:** وتشمل القواعد والأسس التي تحدد كيفية إتخاذ القرارات وتوزيع السلطات والمهام داخل المؤسسة والتي يؤدي توفرها وتطبيقها إلى تقليل التعارض بين أصحاب المصالح وتحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل وهناك عدة أطراف معنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات تتمثل في كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالشركة[1].

2. **المحددات الخارجية:** هذه المحددات تمثل البيئة أو المناخ الذي تعمل من خلاله الشركات التي تختلف من دولة الى أخرى فهي عبارة عن القوانين واللوائح التي تنظم العمل في الأسواق وتعطي نظرة حول المناخ العام للإستثمار في الدول وتشمل:

- القوانين المنظمة للنشاط الإقتصادي مثل قوانين سوق المال، قوانين المؤسسات، قوانين المنافسة ومنع الإحتكار وقوانين الإفلاس.

---

[1] بن عيسى عبد الرحمان،"دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة الأسواق المالية_دراسة نظرية تطبيقية"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعى يخيى فارس، المدية،2009، ص38.

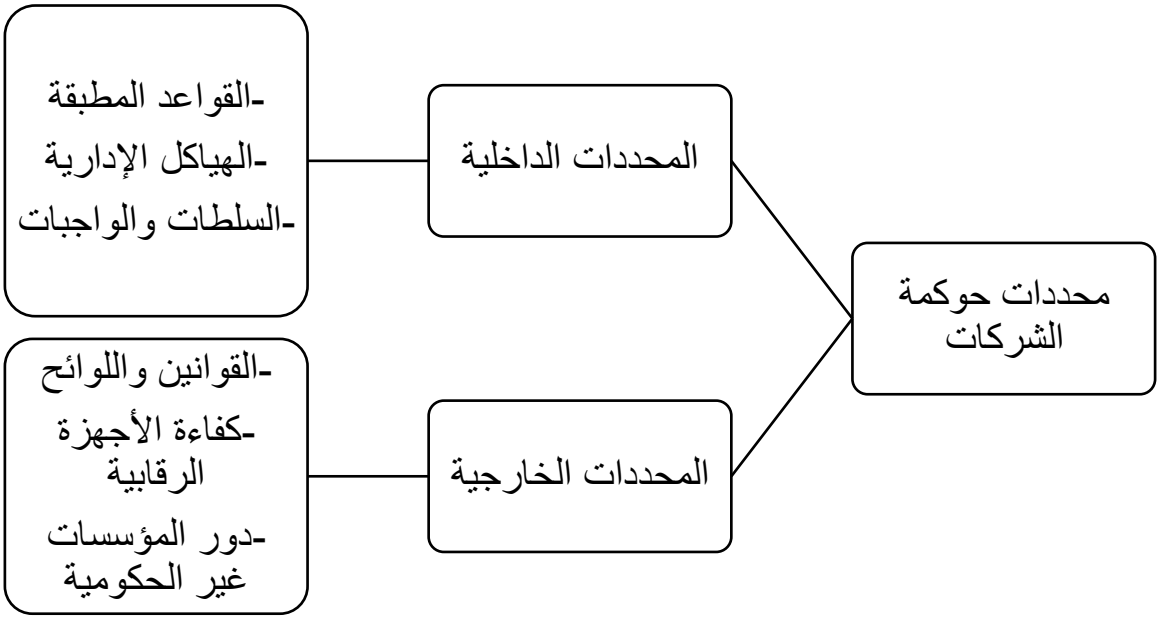
- كفاءة القطاع المالي (البنوك والأسواق المالية) في توفير التمويل اللازم للمشروعات.
- كفاءة الأجهزة والهيئة الرقابية في إحكام رقابة صارمة على الشركات.
- وجود بعض الشركات ذاتية التنظيم مثل الجمعيات المهنية والشركات في سوق الأوراق المالية.
- وجود شركات خاصة بالمهن الحرة مثل المكاتب الإستشارية المالية.
- دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان إلتزام أعضائها بسلوكيات وأخلاقيات المهنة والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة وتتمثل في جمعية المحاسبين، المراجعين ونقابة المحامين.

تعتبر المحددات الخارجية مهمة جدا في تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن السير وإدارة الشركة مما يقلل تعارض العائد الاجتماعي مع العائد الخاص بها[1].

يمكن إبراز هذه المحددات في الشكل الموالي:

[1] منير إبراهيم هندي، "**الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء: مدخل حوكمة الشركات**"، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص18.

الشكل رقم (4): محددات الحوكمة.



المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص19.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل نستخلص أن تطبيق حوكمة الشركات أصبح أكثر من ضرورة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال الفترة الأخيرة خاصة عقب الانهيارات الاقتصادية التي عرفها العالم باعتبارها الأسلوب الذي يحقق التوازن بين مختلف الأطراف لقيامها على مجموعة من المبادئ التي وضعتها مجموعة من المنظمات والهيئات الدولية في إطار محاولة تحقيق الشفافية والمساءلة والمصلحة العامة وحماية حقوق المساهمين والمستثمرين والعملاء والمجتمع.

فالحوكمة أصبحت بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة الشركات، إذ أكد الخبراء والمتخصصون على أهمية التطبيق الجيد للإطار العام للحوكمة ومبادئها كونها تساهم في الحد من الممارسات غير الأخلاقية والفساد المؤسسي، وبالتالي تساهم في بناء اقتصاد قوي ومستقر وعادل.

الفصل الثاني:

الإفصاح المالي

تمهيد:

أصبح موضوع الإفصاح المالي محل اهتمام المتخصصين في عالم المال والمؤسسة وكذا المنظمات والهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية، بل وأصبح معيارا لمدى تطبيق الحوكمة الرشيدة في المؤسسات ولكفاءة الأسواق المالية، حيث أن التقيد الصارم به يمنع التصرفات غير القاونية ويحد منها.

يتعلق الإفصاح كذلك بالمعلومات التي تقدمها الشركات والمؤسسات المالية للمستثمرين والجمهور عموما من أجل توضيح الوضعية المالية للشركة وأدائها المالي، يتضمن هذا النوع من الإفصاح بيانات حول" الدخل، النفقات، الأصول، الخسائر، الديون، الأرباح والأداء المالي العام" والتي من خلالها يقوم المستثمرون باتخاذ قرارات استثمارية مدروسة ورشيدة. حيث يوفر لهم تصورا واضحا عن الوضع المالي للشركة وتوقعاتها المستقبلية.

وللإلمام أكثر بهذا الموضوع لما يلي:

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المالي.

المبحث الثاني: علاقة الإفصاح المالي بحوكمة الشركات.

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المالي

أصبح الإعتماد على البيانات والمعلومات الصحيحة والدقيقة ضرورية لكل مهتم، لهذا أغلب البلدان الحديثة أخذت تسن قوانين التعليمات التي تركز على دور الإفصاح عن المعلومات والبيانات وخاصة المالية منها والتي تعتبر من الركائز التي يعتمدها المستثمرون على وجه الخصوص وبقية المستفيدين الآخرين بشكل عام، وسوف نتطرق لكل من مفهوم الإفصاح وخصائصه وأهميته.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المالي

الإفصاح كلمة شاع استعمالها في جميع مجالات الحياة وبالأخص العملية منها، فماذا يقصد بكلمة الإفصاح بشكلها المجرد؟

_ الإفصاح لغة: الإفصاح في اللغة العربية هو البيان والوضوح والظهور والكشف عن المعلومات والإفراج عنها أو اخبارات للجمهور.

_ الإفصاح اصطلاحا: هو عدم التستر عن الشيء ونشره، وضعه تحت الضوء، فضحه.[1]

بعد أن تعرفنا على المعنى العام والمجرد لكلمة الإفصاح، يمكننا تسليط الضوء على الإفصاح المالي بشكل خاص ومعرفة ماهيته:

---

[1] http://thinkcexist.com/dictionary/meaning/disclo sure.

يعرف الإفصاح المالي بأنه عرض للمعلومات والبيانات المالية للكيان أو الوحدة الاقتصادية التي تتضمن القوائم والتقارير المالية وملاحقها التوضيحية، على أن يشترط وضوح وصحة وبساطة المعلومات، واتسامها بالصدق والشفافية وتقديمها وعرضها في الوقت المناسب لتمكين الاستفادة منها واعتمادها في اتخاذ القرارات السليمة في تقييم درجة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات وصولا الى القرار التي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها [1].

الإفصاح المالي هو العملية التي تقوم فيها المؤسسات والشركات بكشف المعلومات المالية وغير المالية عن أنشطتها ومركزها المالي، يشتمل الإفصاح المالي على العديدمن المعلومات مثل الدخل والمصروفات، الأرباح والخسائر ، التدفقات النقدية، الديون والإلتزامات المالية والمخاطر المالية التي تواجهها.

تعتبر هذه المعلومات مهمة جدا للمساهمين والمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة لإتخاذ القرارات المناسبة.

[1] إسماعيل محمود عبد الرحمان "**الإفصاح المالي وأهميته وأثره في اللأعمال التجارية العربية**"، كلية التجارة –جامعة الزقازيق، الطبعة الأولى 2014 ص19 ،29.

المطلب الثاني: خصائص الإفصاح المالي:

لتكون المعلومة المعروضة للإفصاح ذات فائدة لمستخدميها يجب أن تتمتع بعدة خصائص نذكرها فيما يلي:

- **الشمولية:** يجب أن يشمل الإفصاح المالي جميع الجوانب المالية المتعلقة بالشركة التي تساعد على فهم الوضع المالي الحالي والمستقبلي للشركة.
- **الدقة:** لابد ان تتصف المعلومات والبيانات المالية المفصح عنها بالدقة شكلا ومحتوى وأن يستند على مصادر ومعلومات موثوقة وفي الوقت المناسب.
- الوضوح وعدم الغموض: يجب أن تكون البيانات والمعلومات المفصح عنها واضحة لا يشوبها أي غموض أو التباس ليسهل على مستخدمي القوائم المالية فهمها ولتكون أكثر فائدة.
- **الشفافية:** تعتبر من اهم الخصائص التي يجب على المعلومات أن تتصف بها وتعتبر الركيزة الأساسية لعملية الإفصاح برمتها إذ من خلالها يمكن اعتماد المخرجات المقدمة ضمن عملية الإفصاح كمصادر دقيقة للوصول إلى الهدف المنشود.
- **الملاءمة:** هناك علاقة بين البيانات والمعلومات المفصح عنها وبين القرارات التي سيتم استخدامها لتحقيق اهداف الشركة، وقد تتأثر الملاءمة في الكثير من الأحيان بطبيعة وأهمية المعلومة نفسها.
- **الإنضباط:** يجب أن يتم الكشف عن المعلومة المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية المتبعة وعدم التلاعب في البيانات المالية بأي شكل من الاشكال.
- **الحيادية:** لا يمكن أن تنحاز المعلومات المعروضة للمستخدمين على فئة معينة من المستفيدين حتى لا تفقد صفة الحيادية.
- **المقارنة:** إن قابلية مقارنة المعلومة المعروضة للإفصاح تمثل أحد الصفات المهمة التي يجب ان تتميز بها البيانات والمعلومات المفصح عنها حتى تزداد

قابلية الإستعادة منها وبالتالي تسهيل عملية متابعة التغيرات الحاصلة في فقرة او جانب من جوانب القوائم المالية، كما تمكن الميتفيدين المقارنة مع مثيلاتها من الوحدات الاقتصادية العاملة في نفس القطاع وهي بهذا تساعد في عملية اتخاذ القرار المناسب.[1]

المطلب الثالث: أهمية الإفصاح المالي

تتمثل أهمية الإفصاح المالي فيما يلي:

- **الشفافية والمصداقية:** يساعد الإفصاح المالي على توفير معلومات دقيقة وشفافة حول نتائج أعمال الشركة والموارد المالية المتاحة، وبذلك تتعزز المصداقية والثقة بين المستثمرين أصحاب المصلحة.
- **تحفيز الاستثمار:** يتيح الإفصاح المالي الى تقييم الشركة وأدائها المالي وبالتالي يمكن تحفيز الإستثمار وزيادة الثقة في الأسهم والأوراق المالية المصدرة من الشركة.
- **الإمتثال للمعايير المحاسبية:** يحدد الإفصاح المالي احتياجات الشركة للإمتثال للمعايير المحاسبية والقوانين والتشريعات المالية الوطنية والدولية.
- القدرة على التخطيط: يسمح الإفصاح المالي للشركات بتحديد تكاليف العمليات وسياسات الإستثمار والشراء والتخطيط المالي الآخر.
- **التنبؤ والتوجيه:** يبني الإفصاح المالي أوجه مختلفة لتوجيه الأولويات واتخاذ القرارات المالية الملائمة في الظروف المختلفة.
- **الإمتثال لمبادئ الحوكمة:** يعتبر الإفصاح المالي أحد مكونات الحوكمة الجيدة، حيث يتطلب من الشركات الامتثال للتوصيات المتعلقة بالإفصاحات المالية.

[1] إسماعيل محمود عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره ص87.84

اختصارا لما سبق يعتبر الإفصاح المالي أداة حيوية لتوفير الشفافية والمصداقية والثقافة المالية، كما يساهم في تحفيز الاستثمار وتوفير أسواق الأوراق المالية، وتعزيز الحوكمة الجيدة والفعالة.

المبحث الثاني: علاقة حوكمة الشركات بالإفصاح المالي.

هناك علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات والإفصاح المالي حيث تتطلب الحوكمة إعداد سياسات وإجراءات فعالة تضمن دقة وصحة المعلومات المفصح عنها من قبل الشركة، ومن جانب آخر يمكن اعتبار الإفصاح المالي أحد المؤشرات الرئيسية للحوكمة الفعالة.

في هذا المبحث سنحاول لكل من المعلومات الواجب إفصاح عنها من منظور حوكمة الشركات، متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة للإفصاح المالي وكذلك انعكاسات تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح المالي.

المطلب الأول: ما يجب الإفصاح عنه من منظور حوكمة الشركات.

وفقا للعديد من الدراسات التي أجريت حول البنود التي يجب الإفصاح عنها لتفعيل دور الإفصاح في حوكمة الشركات توصلت الى البنود الموضحة في النقاط التالية[1]:

- **الإفصاح عن المعلومات العامة للشركة:** وتشمل هذه المعلومات كل من إسم الشركة والشكل القانوني لها، خلفية عن تاريخها، أهدافها وتوقعاتها المستقبلية، وصف للممتلكات الرئيسية من حيث الحجم، الوظائف والمنتجات أو الخدمة الرئيسية، وصف لأعمال التطوير والتحسينات الجديدة، عدد العمال ونوع العقود المبرمة معهم، المنافع والمزايا التي يتحصلون عليها، مدى الاعتماد على الرخص والمنح الحكومية، بيانات متعلقة بالنفقات الرأسمالية وتقديرها في كل من العام الماضي والأعوام القادمة وأيضا أي إندماج أو عمليات خصخصة محتملة.
- **الإفصاح عن معلومات إدارة الشركة:** وتشمل أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من حيث الأسماء، الوظائف، الخبرة المهنية، المراتب والحوافز ومدى ارتباطها بالأرباح والمسؤوليات.
- **الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهيكل المؤسسة:** وتشمل معلومات عامة عن تمويل رأس المال، الإحتياطات مع أسباب تكوينها، الأرباح المحتجزة، معلومات عن التغيرات في حقوق الملكية آخر خمس سنوات، معلومات عن القروض والمديونية.

[1] ريم بن عيسى "تطبيق آليات حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء (حالة المؤسسات الجزائرية المدرجة في سوق الأوراق المالية)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012/2011 ص 69.

- **الإفصاح عن المعلومات المالية:** وتشمل تلك المعلومات ملخص تاريخي للبيانات المالية الأساسية من حيث: حجم تطور الأصول، حقوق الملكية، الإلتزامات والإيرادات، الأعباء، صافي الربح وصافي التدفقات النقدية.
- **الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمعاملات الأطراف المعنية:** وتشمل تلك المعلومات تحديد نوعية الأطراف ذوي العلاقة من عمليات شراء وبيع الممتلكات، تقديم أو الحصول على خدمات، عقود الإيجارات...الخ، طرق تسعير المعاملات، حوافز ومنافع أفراد الغدارة الأساسيين، منافع العاملين بعد التقاعدن طبيعة الصفقات والأرصدة المتداولة.

المطلب الثاني: متطلبات تطبيق الحوكمة للإفصاح المالي.

نتيجة للرغبة في زيادة تكامل المجتمع الاقتصادي تم العمل على زيادة ورفع درجة الإفصاح وتعديل متطلباته لما يتلاءم مع المعايير الدولية وذلك لتعزيز الدور الرقابي وتكافؤ الفرص للمتعاملين في السوق، فمن هذا الجانب يتعين توسيع نطاق المعلومات والبيانات التي يجب الإفصاح عنها.

ولتعزيز الشفافية والإفصاح يتطلب:

- ✓ إلزام الشركات بنشر تقارير مالية سنوية (ميزانية، الأرباح والخسائر، تقرير التدفق النقدي...) في فترة لا تتجاوز 10 أيام أو شهر من إنتهاء الفترة، مع تبيين وتوضيح السياسات التي تستعملها الشركة.
- ✓ أن تكون المعلومات والتقارير المنشورة لسنتين (السنة الحالية والسنة السابقة لتمكين المقارنة).
- ✓ التأكيد على إتباع التعليمات المالية والمحاسبية عند إعداد البيانات والتقارير المالية.
- ✓ تعزيز المراقبة داخل الشركة والشفافية في جميع القرارات المرتبطة بالإستثمارات، وتحليل النظام المالي.
- ✓ التأكد من وجود إفصاح كافي في المعلومات المتعلقة بالأرباح الحقيقية والإجمالية ومعدلات نموها لتلبية طلبات المستثمرين، للتمكن من عمل تحليل مالي مدرس وذو معنى ويوحي بالكثير من الثقة والمصداقية.

- ✓ على الإفصاح المالي أن يتصف بالشمولية والتفصيل خاصة فيما يخص البيانات المالية الرئيسية للشركة.
- ✓ توفير معلومات حول الأحداث الشائعة مثل تحديد المخاطر المحتملة التي قد تواجه الشركة وتقييمها بشكل دوري.
- ✓ الإفصاح عن البيانات والمعلومات المتعلقة بالمستثمرين ويتم تحديثها وتصحيحها كلما لزم الأمر.[1]

[1] هشام بلغول، مرجع سابق ذكره، ص62_63.

المطلب الثالث: إنعكاسات مبادئ الحوكمة على الإفصاح المالي.

يشكل التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات المدخل الفعال لتحقيق جودة الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية والتي تؤثر بأداء الشركة، وذلك نتيجة الإلتزام بالقوانين والتشريعات المتفق عليها دوليا وتحقيق الدقة والموضوعية للمعلومات التي تم الإفصاح عنها.

فتطبيق مبادئ وآليات الحوكمة يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح مما يجعل من الإفصاح وحوكمة الشركات وجهات لعملة واحدة أي يؤثر ويتأثر كل منهما بالآخر بسبب العلاقة الترابطية التي بينهم.

فإذا كان الإفصاح المالي أحد أهم مبادئ الحوكمة فإن الإجراءات والأساليب الحاكمة للشركات والمؤسسات يجب ن تكون وفقا لمعايير الجودة المالية والمحاسبية لتحقيق أكبر قدر من الشفافية والمصداقية والذي يعد أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين والمستثمرين على إتخاذ القرارات السليمة والمدروسة في تقييم وقياس حجم المخاطر المحتملة، فضلا عن دوره في عملية التنبؤ بهدف دعم وترشيد هذه القرارات.

وبالتالي فإن إلزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة بالشكل الصحيح والجيد يؤدي بالضرورة إلى رفع جودة المعلومات والبيانات المفصح عنها وكذلك رفع ثقة الأطراف المعنيين وأصحاب المصالح.[1]

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام "**أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ــ دراسة ميدانية**" مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين 2009.ص61.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل نستخلص أن الإفصاح المالي وحوكمة الشركات من الجوانب الأساسية في النظام الاقتصادي والمالي للشركات، حيث تساهم الإفصاحات المالية في تزويد المستثمرين والجمهور بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية الصحيحة فيما تساهم حوكمة الشركات في تحسين إدارة الشركات وضمان الشفافية والمساءلة، ولذلك فإن علاقة الإفصاح بحوكمة الشركات تعتبر علاقة وثيقة ومتبادلة، حيث تحتاج الشركات إلى نظام قوي لحوكمة الشركات لتضمن الشفافية في عملياتها المالية والإدارية وبالتالي تعمل الشركات على تحسين نظام الإفصاح المالي لتزويد الأطراف المعنية والمهتمة بالمعلومات اللازمة في الوقت المناسب لإتخاذ القرارات السليمة والرشيدة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحديد السياسات والإجراءات الداخلية للشركة لتأمين الشفافية كما يمكن تعزيز التدابير والمعايير الدولية المعتمدة في مجال الحوكمة وإنشاء لجان تدقيق ومراقبة منظمة وذات فاعلية لتحقيق المزيد من التحسن الذي يعود بالفائدة على الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة.

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد التطرق إلى الجانب النظري لكل من حوكمة الشركات والإفصاح المالي في الفصلين السابقين، تم في هذا الفصل محاولة ربط المعلومات النظرية بالجانب التطبيقي من خلال دراسة ميدانية عن طريق التقرب من المهنيين والأكاديميين لمعرفة مدى إحاطتهم بهذا الموضوع ومدى استجابتهم ومعرفة آرائهم، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية
- المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج وفرضيات الدراسة

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

نقوم في هذا المبحث بتحديد معالم الدراسة من منهج وبيانات ومجتمع وعينة الدراسة وحدودها بالإضافة إلى تصميم الاستبيان والأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة في اختبار صدق وثبات هذه العينة.

المطلب الأول: تحديد معالم الدراسة

أولا: المنهج والبيانات المعتمد عليها:

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة تم اعتماد أسلوب التحري المباشر عن طريق استبيان لمعرفة آراء المبحوثين من العينة المدروسة حيث تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها ومن ثمة تحليل النتائج.

وخلال هذه الدراسة تم اعتماد نوعين أساسين من البيانات نذكرها فيما يلي:

1. البيانات الأولية:

هي بيانات الجانب الميداني من الدراسة والتي تم تجميعها من خلال عرض قوائم الاستبيان الشاملة لمجموعة من الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة لمحاولة معرفة وجهات نظر مجتمع الدراسة ومن ثمة تفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS "Statistical Package For Social Science" بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2. البيانات الثانوية:

تمثل معلومات الجانب النظري من هذا البحث من خلال مراجعة الكتب واستخدام الانترنت والأبحاث والدراسات السابقة التي تساهم في إثراء هذه الدراسة.

ثانيا: تحديد مجتمع وعينة الدراسة:

يهتم بحثنا بالجانب المالي والمحاسبي والتدقيق وعليه فإن مفردات مجتمع الدراسة يجب أن تكون لها صلة مباشرة بموضوع الدراسة خاصة من له خبرة علمية وعملية سواء في الميدان أو على المستوى الأكاديمي.

1. مجتمع الدراسة:

يتمثل المجتمع المدروس في كل من شركة اتصالات الجزائر (المدية) ، شركة سونلغاز لتوزيع الكهرباء والغاز (المدية)، البنك الوطني الجزائري (تيبازة)، وبعض المؤسسات الصناعية (مجمع صيدال بالمدية)، مصنع (la bonne vache)، شركة (Famico)، وبعض المؤسسات الصغيرة الأخرى، وبعض الجامعات الجزائرية في مختلف الوطن مستهدفين من لهم علاقة مباشرة بموضوع دراستنا (ماليين ومحاسبين، إداريين، مدققين، محافظي حسابات، خبراء المحاسبة، أساتذة التعليم العالي المتخصصين في المحاسبة والتدقيق والمالية ذوي الشهادات العليا "ماجستير ودكتوراه").

2. عينة الدراسة:

تم اعتماد أسلوب العينة الميسرة (غير العشوائية) التي يتم تحديدها مسبقا وعمدا من مجتمع البحث بناءا على الأحكام والآراء الشخصية للباحثتين نظرا لعدم وجود إحصائيات دقيقة عن مجتمع الدراسة حيث قمنا بتوزيع 57 استمارة اعتمادا على العديد من القنوات لإيصالها لأفراد العينة، نوضحها فيما يلي:

- التسليم والاستلام المباشر حيث قمنا بالتنقل لمكان تواجد بعض أفراد العينة.
- استغلال شبكات الانترنت لإرسال الاستبيان عبر مواقع التواصل الاجتماعي (Facebook, Email) إلى الصفحات المتخصصة في مجال بحثنا.
- الاعتماد على بعض الوسطاء لإيصال الاستبيان إلى الأطراف المتواجدين بعيدا عن مقر تواجدنا.

بعد عملية التوزيع تم استبعاد 3 استمارات منها لنقص في الإجابات وعدم استلامها في الوقت المحدد وبهذا تم اعتماد 54 استبانة كعينة نهائية صالحة للدراسة والتحليل.

الجدول رقم (01): الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان.

البيان	الاستبيان	
	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	57	100
عدد الاستمارات الملغاة	2	3.51
عدد الاستمارات الواردة بعد أجل	1	1.75
عدد الاستمارات المقبولة	54	94.74

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتوفرة.

ثالثا: حدود الدراسة.

تم تنظيم حدود الدراسة الميدانية كما يلي:

1. **الحدود المكانية:** تمت الدراسة في الجزائر في كل من الجامعات بالنسبة للأكاديميين وبعض المؤسسات الصناعية الأخرى بالنسبة للمهنيين والإداريين.
2. **الحدود الزمنية:** حدد المدى الزمني لتنفيذ هذه الدراسة بفترة شهر ابتداءا من 19 أفريل إلى 21 ماي 2023.
3. **الحدود البشرية:** تقتصر هذه الدراسة على أراء وإجابات الأكاديميين والمهنيين في المجال المحاسبي والإداري والمالي.
4. **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الحدود الموضوعية للدراسة على التعرف على مدى أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المالي في المؤسسات الجزائرية.

المطلب الثاني: تصميم الاستبيان

الاستبيان هو استمارة أو أداة لجمع المعلومات تتوفر على مجموعة من الأسئلة المكتوبة والمتعلقة بموضوع ما يطلب من المستجوب الإجابة عليها.[1]

مرت عملية التصميم بالمراحل التالية:

1. بناء الاستبيان:

تم تحميل الاستبيان من طرف الباحثتين على ورق عادي(Format A4) فيما يخص عملية التسليم المباشر، في حين تحميل الاستبيان الالكتروني عبر ال Word وهذا فيما يخص التسليم عن طريق البريد الالكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي.

يتشكل من أربع صفحات باللغة العربية، تتضمن الصفحة الأولى خطابا للمستجوبين يوضح خلفية هذا الاستبيان مع تبيين كيفية الإجابة عليه، أما الصفحة الثانية تضمنت أربع أسئلة حول المعلومات الشخصية للمستجوب، أما في الصفحات المتبقية قمنا بعرض موضوع الدراسة في شكل أسئلة مرتبة في جداول يسهل الإجابة عليها.

2. هيكل الاستبيان: يتضمن الاستبيان جزأين من الأسئلة تحتوي ما يلي:

أ- **الجزء الأول:** يحتوي على بعض البيانات الشخصية للأفراد المبحوثين من عينة الدراسة ويتضمن أربع أسئلة تتعلق بالتخصص، المستوى الأكاديمي، المنصب المشغول والخبرة المهنية.

ب- **الجزء الثاني:** ويتضمن هذا الجزء 21 سؤال موزعة على ثلاث محاور كما يلي:

- **المحور الأول:** يضم عشرة أسئلة تقيس مستوى تطبيق حوكمة الشركات.
- **المحور الثاني:** يضم ستة أسئلة تتعلق بالإفصاح المالي ومدى أهمية تطبيقه في إدارة الشركات

[1] بولصنام محمد "**محاضرات في منهجية البحث العلمي" مقياس منهجية البحث العلمي**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، (المدية)، الجزائر، 2022، ص77.

- المحور الثالث: يضم هذا المحور خمسة أسئلة تتعلق بتأثير تطبيق الحوكمة على الإفصاح المالي.

تم إعداد الأسئلة بشكل يتناسب مع مقياس ليكارت الخماسي (likert scale) [1] الذي يحتمل خمس إجابات لتحديد أراء أفراد العينة حول المواضيع التي تناولها الاستبيان من أجل تسهيل ترميز الإجابات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	درجات السلم	المتوسط المرجح
موافق بشدة	1	[1.79_1]
موافق	2	[2.59_1.80]
محايد	3	[3.39_2.60]
غير موافق	4	[4.19_3.40]
غير موافق بشدة	5	[5_4.20]

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مرجع الصيرفي محمد عبد الفتاح.

المطلب الثالث: أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها لابد من استخدام العديد من الأدوات والأساليب الإحصائية بالدرجة الأولى[2]، وقد استعننا ببرامج حاسوبية جاهزة بغرض الوصول لنتائج سريعة ودقيقة وموضوعية كما يلي:

[1] الصيرفي محمد عبد الفتاح "البحث العلمي -الدليل التطبيقي للباحثين-"، الطبعة الأولي، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص136.

[2] شفيق العلوم، "طرق الإحصاء-تطبيقات اقتصادية وإدارية باستخدام spss-" دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002، ص180.

اولا: برامج الحاسوب:

اعتمدنا على برنامجين من برامج الحاسوب بغرض الاقتصاد في الجهد هما:

- برنامج Microsoft Office خاصة برنامجي Word و Excel وهذا فيما يخص عرض البيانات والجداول وكذا بعض الأشكال البيانية.
- برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروف باسم SPSS النسخة 21.

1. **الأساليب الإحصائية:** استخدم الباحث بعض الأساليب الإحصائية في التحليل الإحصائي الوصفي وهي:

- **التكرارات والنسب المئوية:** تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لمعرفة نسبة الأفراد الذين اختارو كل بديل من بدائل الأجوبة عن أسئلة الاستبيان.
- **المتوسط الحسابي:** لمعرفة اتجاه الأراء حول كل عبارة من عبارات الاستبيان.
- **الانحراف المعياري:** يتم استخدامه للتعرف على مدى إنحراف إجابات أفراد العينة لكل عبارة عن متوسطها الحسابي، ويوضح التشتت في إجابات أفراد العينة.
- **ألفا كرونباخ:** هو معامل مقياس ومؤشر لثبات الاستبيان ويأخذ قيمة تتراوح بين 0إلى1، إذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، بينما إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة البيانات تساوي 1، بينما يكون معامل الثبات مقبولا ابتداءا من القيمة 0.6 أي أنه يوجد هناك اتساق في النتائج.

ثانيا: صدق وثبات أداة الدراسة

1. **صدق أداة الدراسة:** عند إعداد الاستبيان قمنا بعرضه على الأستاذ المشرف لتصحيح الأخطاء وقد أشار إلى مجموعة من الملاحظات والتي تم أخذها بعين الاعتبار في إعداد الاستبيان النهائي وتطبيقه على عينة الدراسة.
2. **ثبات أداة الدراسة:** ويقصد بها الحصول على نتائج متقاربة لو تكررت الدراسة في ظروف مشابهة باستخدام الأداة نفسها وللتحقق من ثبات أداة الدراسة تم

حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ لكل متغير وكانت النتائج كما هي موضحة في الشكل التالي:

الجدول رقم (03): معامل ألفا كرونباخ:

محاور الاستبيان	معامل ألفا كرونباخ
حوكمة الشركات	0.874
الإفصاح المالي	0.827
أثر الحوكمة على الإفصاح المالي	0.787
جميع المحاور	0.937

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج ال SPSS

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه نلاحظ أن كل نتائج معامل ألفا كرونباخ كانت أكبر من 0.6، بالنسبة لمتغير حوكمة الشركات إذ بلغ 0.874 وهذا ما يدل على ثبات وتناسق العبارات الموضوعية، أما بالنسبة للإفصاح فقد بلغ 0.827 ويدل أيضا على تناسق العبارات، والحال أيضا بالنسبة لأثر تبني الحوكمة على الإفصاح المالي إذ بلغ 0.787 ويدل على تناسق العبارات.

وبالتالي فإن معامل ألفاكرونباخ لجميع العبارات معا قد بلغ 0.937 وهذا يدل على ثبات أداة الدراسة بصفة إجمالية.

المبحث الثاني: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة

المطلب الأول: تقديم خصائص العينة

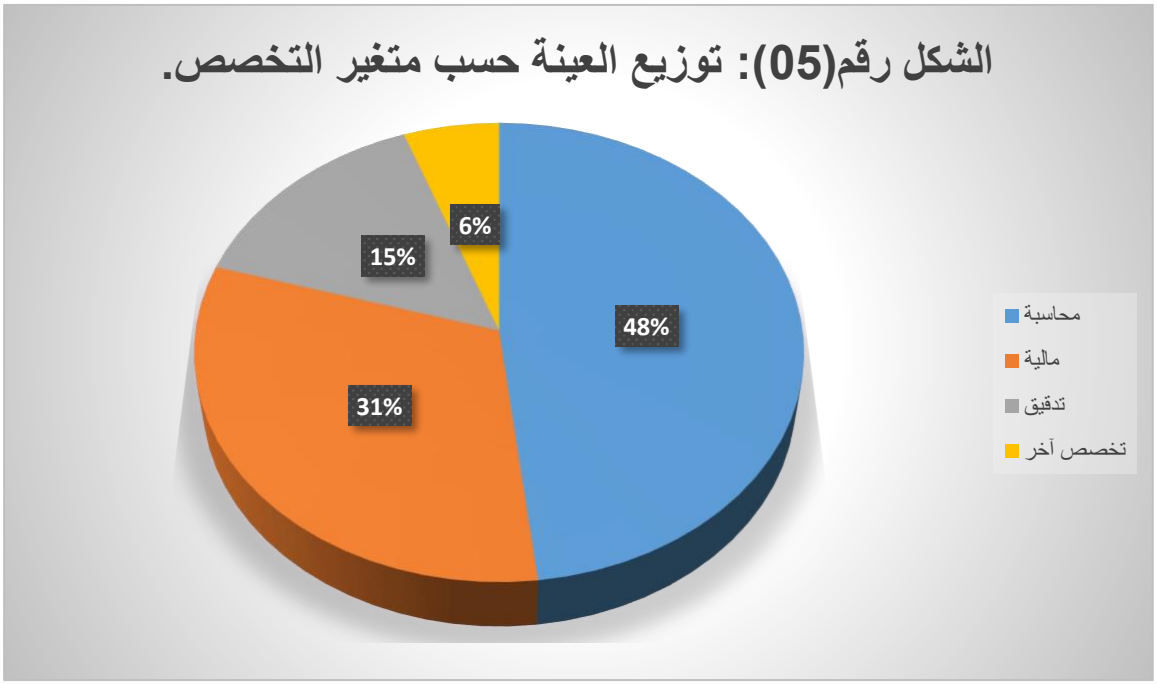
يضم هذا القسم من الاستبيان خصائص العينة ويتكون من أربع أسئلة تتضمن التخصص والمؤهل الأكاديمي والمنصب المشغول والخبرة المهنية.

1. التخصص:

2. الجدول رقم (04): توزيع العينة حسب متغير التخصص:

التخصص	التكرارات	النسبة المئوية
محاسبة	26	%48.1
مالية	17	%31.5
تدقيق	08	%14.8
تخصص آخر	3	%5.6
المجموع	54	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الاستبيان اعتمادا على برنامج SPSS



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج ال SPSS

من خلال الجدول يتضح لنا توزيع النسب حسب التخصص لأفراد العينة وتتمثل في 48.1% من المتخصصين في المحاسبة، وما نسبته 31.5% تخصصهم مالية، بينما بلغت نسبة تخصص التدقيق 14.8%، وما تبقى يمثل نسبة التخصصات الأخرى وقدرت ب 5.6%.

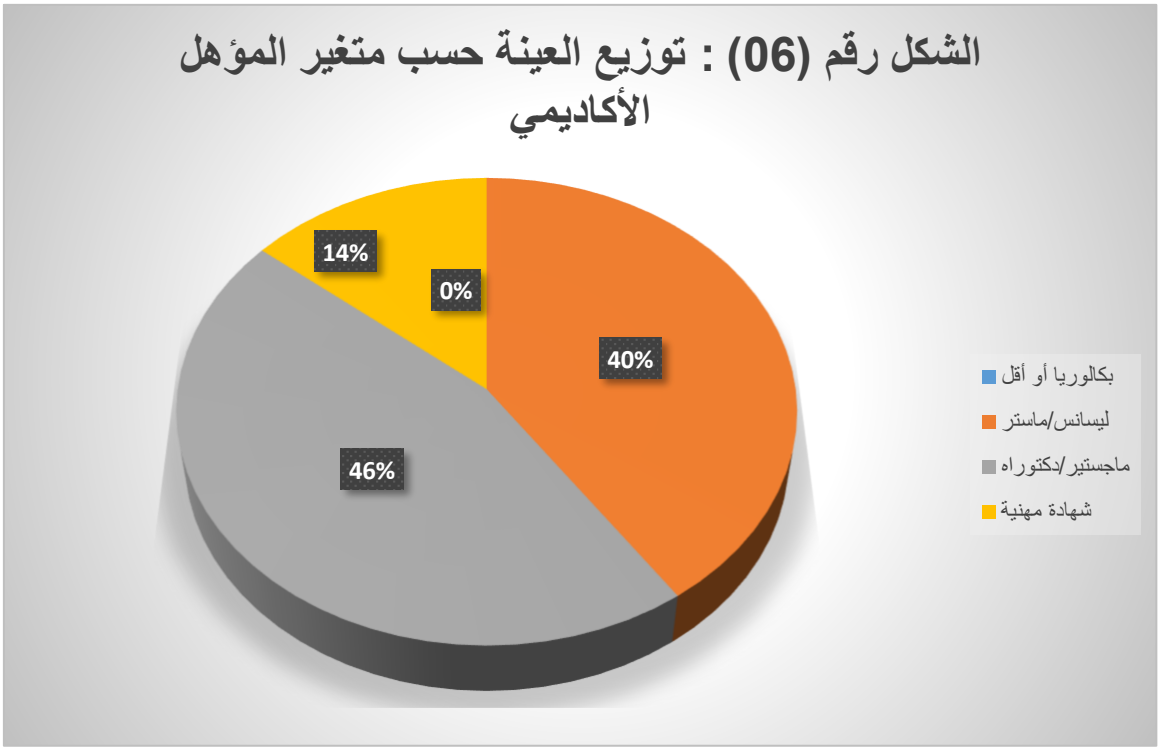
أي أن فئة تخصص المحاسبة تمثل الأغلبية من العينة المستهدفة وهذا ما ظهر لنا أيضا في الدائرة النسبية.

3. المؤهل الأكاديمي:

الجدول رقم(05) : توزيع العينة حسب متغير المؤهل الأكاديمي:

المؤهل الأكاديمي	التكرارات	النسبة المئوية
بكالوريا أو أقل	00	%0
ليسانس/ماستر	22	%42.6
ماجستير/دكتوراه	26	%48.1
شهادة مهنية	05	%9.3
المجموع	54	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الاستبيان اعتمادا على برنامج SPSS



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول يتضح لنا توزيع النسب حسب المؤهل الأكاديمي لأفراد عينة الدراسة، إذ لم تشمل دراستنا أصحاب البكالوريا والأقل مستوى، وشملت ما نسبته

42.6% من المتحصلين على شهادة ليسانس وماستر، إضافة إلى نسبة 48.1% ممن يملكون مستوى ماجستير ودكتوراه، وما تبقى يمثل نسبة 9.3% من المتحصلين على شهادات مهنية.

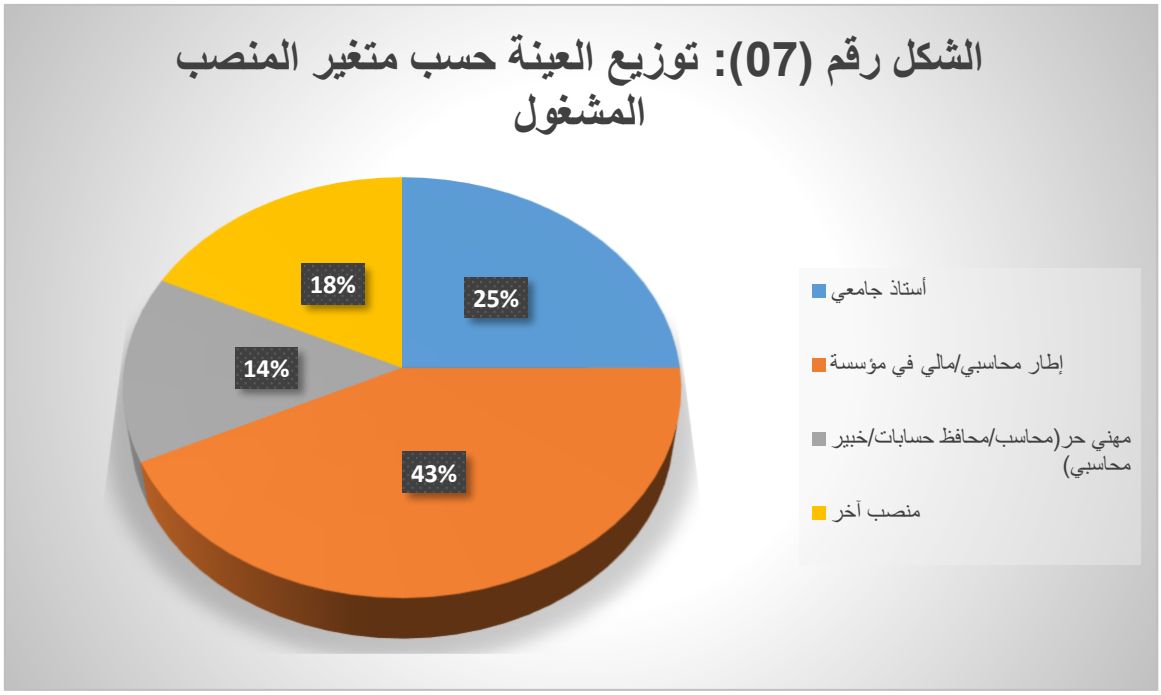
أي أن فئة المتحصلين على شهادة ماجستير/دكتوراه هي الأكثر نسبة ويمثلون الأغلبية من أفراد العينة وهذا أيضا ما أظهرته الدائرة النسبية أيضا.

4. المنصب المشغول:

الجدول رقم (06): توزيع العينة حسب المنصب المشغول:

المنصب المشغول	التكرارات	النسبة المئوية
أستاذ جامعي	14	%25.9
إطار محاسبي/مالي في مؤسسة	24	%44.4
مهني حر (محاسب/محافظ حسابات/خبير محاسبي)	8	%14.8
منصب آخر	8	%14.8
المجموع	54	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الاستبيان اعتمادا على برنامج SPSS



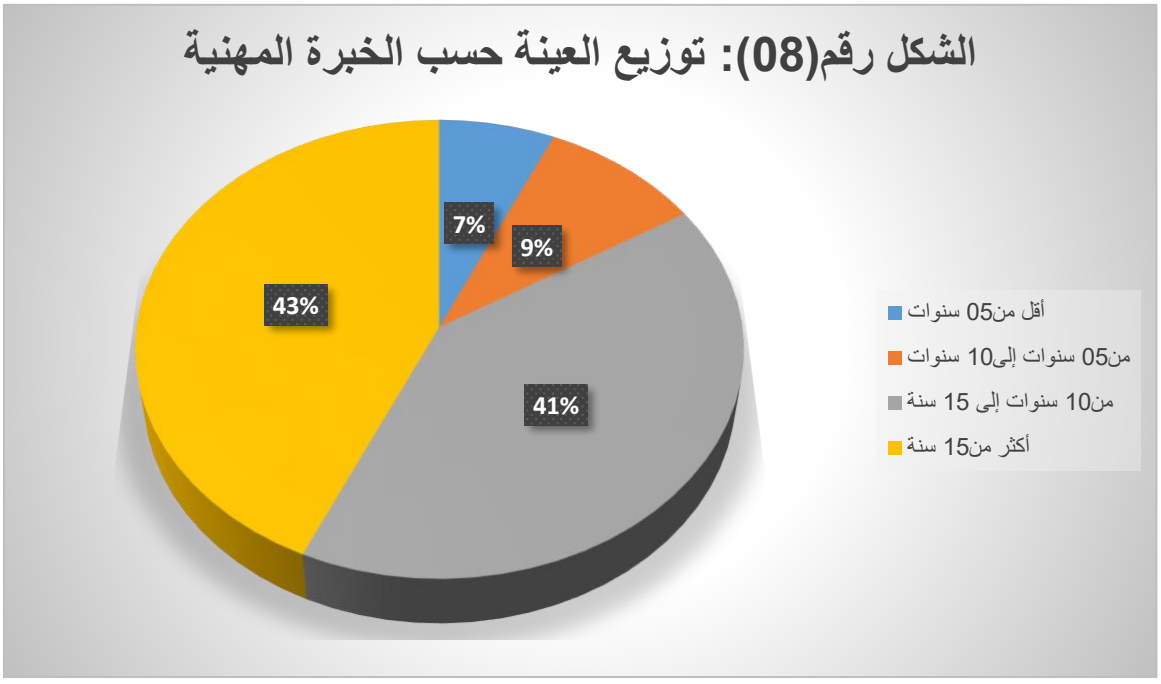
المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج SPSS

فيما يخص المنصب المشغول تشير النتائج إلى أن النسبة الأكبر لأفراد عينة الدراسة كانت من يشغلون منصب إطار محاسبي ومالي في المؤسسة حيث بلغت 44.4%، يليها الأساتذة الجامعيون بنسبة 25.9%، يأتي بعدها المهنيون الأحرار من محاسبين ومحافظي حسابات وخبراء محاسبة بنسبة 14.8%، والمناصب الأخرى بنفس النسبة أي أن الأفراد الذين يشغلون منصب المحاسبين والماليين يمثلون أغلبية العينة المستهدفة، وهذا أيضا ما توضحه الدائرة النسبية.

5. الخبرة المهنية:

الخبرة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 05 سنوات	05	%9.3
من05 إلى10 سنوات	07	%13
من10 سنوات إلى15 سنة	30	%55.6
أكثر من15 سنة	12	%22.2
المجموع	54	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الاستبيان اعتمادا على برنامج SPSS



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج SPSS

من خلال متغير الخبرة المهنية يتضح لنا أن ما نسبته 9.3% تتوفر على خبرة مهنية أقل من 5 سنوات، تليها نسبة 13% للفئة ذات الخبرة ما بين 05 إلى 10 سنوات، كما تمثل نسبة 55.6% الفئة التي تمتد خبرتها بين 10 إلى 15 سنة، وما تبقى يمثل نسبة 22.2% للفئة التي تتجاوز مدة خبرتها 15 سنة، وبالتالي فإن أكثر فئة مستهدفة تملك خبرة من 10 سنوات إلى غاية 15 سنة. وهذا ما ظهر أيضا في الدائرة النسبية.

المطلب الثاني: عرض وتحليل مخرجات الاستبيان

سنركز في هذا المطلب على تحليل البيانات المتعلقة بتقييم مدى تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح المالي في المؤسسات الجزائرية، نستعرض فيما يلي إجابات افراد العينة حسب كل محور:

1. **تحليل اراء أفراد العينة لفقرات المحور الأول:** حوكمة الشركات

الجدول رقم (08): تحليل اراء فقرات المحور الأول: حوكمة الشركات

العبارة		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تعتبر الحوكمة عملية تنظيمية تهدف لتسيير الشركات بشكل فعال ومسؤول	التكرار	5	34	10	5	0	3.72	0.76
	النسبة%	9.3	63	18.5	9.3	0		
	التكرار	6	33	8	7	0	3.70	0.83

تهتم الحوكمة بتحديد المسؤوليات وتجنب الفساد والخسارة	النسبة%	11.1	61.1	14.8	13	0		
حوكمة الشركات هي مسؤولية قادة الشركات والإدارة العليا فقط	التكرار	11	29	9	3	2	3.81	0.95
	النسبة %	20.4	53.7	16.7	5.6	3.7		
حوكمة الشركات لها تأثير على البيئة	التكرار	10	24	14	4	2	3.66	0.99
	النسبة%	18.5	44.4	25.9	7.4	3.7		
يمكن أن تطرأ تغييرات على مفهوم حوكمة الشركات	التكرار	13	26	12	1	2	3.87	0.93
	النسبة%	24.1	48.1	22.2	1.9	3.7		
التطبيق الجيد لحوكمة الشركات أساس نجاح الشركات على المدى الطويل	التكرار	16	27	8	1	2	4	0.93
	النسبة%	29.6	50	14.8	1.9	3.7		
تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركات	التكرار	11	25	13	4	1	3.75	0.93
	النسبة%	20.4	46.3	24.1	7.4	1.9		
تطبيق حوكمة الشركات يساهم في تحسين علاقة الشركات مع المساهمين	التكرار	10	26	14	2	2	3.74	0.93
	النسبة%	18.5	48.1	25.9	3.7	3.7		
تساعد مبادئ الحوكمة على تحسين التفاعل بين المستثمرين والشركات	التكرار	15	27	7	3	2	3.92	0.98
	النسبة%	27.8	50	13	5.6	3.7		
	التكرار	12	25	13	3	1	3.81	0.91

يتوفر تطبيق جيد لمبادئ الحوكمة في الجزائر	النسبة%	22.2	46.3	24.1	5.6	1,9		

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الاستبيان واعتمادا على نتائج برنامج ال SPSS.

التعليق: من خلال الجدول نستخلص ما يلي:

العبارة 1: **تعتبر الحوكمة عملية تنظيمية تهدف لتسيير الشركات بشكل فعال ومسؤول:**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن غالبية أفراد العينة أجابوا بعبارة موافق بنسبة 63% و5 أجابوا بعبارة موافق بشدة وكانت النسبة 9.3%، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها 3.72 في حين بلغ الانحراف المعياري لها 0.76 وتفسر هذه القيمة تطابق وتوافق وجهات النظر بالنسبة لأفراد العينة.

العبارة 2: **تهتم الحوكمة بتحديد المسؤوليات وتجنب الفساد والخسارة:**

نلاحظ أن غالبية أفراد العينة أجابوا بعبارة موافق بنسبة 61.1% وبنسبة 11.1% بالنسبة لعبارة موافق بشدة أما بالنسبة للمحايدين فقد بلغت نسبتهم 14.8% وقد بلغ المتوسط الحسابي لها 3.70 في حين بلغ الانحراف المعياري 0.83 وهو يدل على تطابق وجهات نظر أفراد العينة.

العبارة 3: **حوكمة الشركات هي مسؤولية قادة الشركات والإدارة العليا فقط:**

نلاحظ أن أغلب الإجابات تمركزت بين الموافق والموافق بشدة، إذ بلغت نسبة الموافقين 53.7% والموافقين بشدة 20.4% ، وقد بلغت نسبة المحايدين 16.7% وأخيرا غير الموافقون بنسبة 5.6% وغير الموافقون بشدة ب 3.7%، وقد بلغ الانحراف المعياري لها 0.95 وهذا ما يفسر انسجام وعدم اختلاف عينة الدراسة.

العبارة 4: **حوكمة الشركات لها تأثير على البيئة:**

نلاحظ أن غالبية أفراد العينة أجابوا ب موافق حيث بلغت النسبة 57.4% تليها موافق بشدة بنسبة 18.5%ومحايد بنسبة 14.8%، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 3.88 وبلغ انحرافها المعياري 1.075 وتفسر هذه القيمة تشتت في وجهات نظر أفراد العينة.

العبارة 5: **يمكن أن تطرأ تغييرات على مفهوم حوكمة الشركات مستقبلا**

نلاحظ أن غالبية أفراد العينة أجابوا ب موافق حيث بلغت النسبة 48.1% تليها موافق بشدة 24.1%، قد بلغت نسبة المحايدين 22.2%، أما بالنسبة للفئة غير الموافقة بلغت نسبتهم 1.9%، وأخيرا الفئة التي أجابت ب غير موافق بشدة قد بلغت نسبتهم 3.7%، وقد بلغ المتوسط الحسابي لها 3.87 وبلغ انحرافها المعياري 0.93 وتفسر هذه القيمة تطابق وجهات نظر عينة الدراسة.

العبارة 6: **التطبيق الجيد لحوكمة الشركات أساس نجاح الشركات على المدى الطويل**

نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة أجابوا ب موافق حيث بلغت النسبة 50%، تليها الإجابة بموافق بشدة والتي بلغت نسبتها 29.6%، كما بلغت نسبة كل من الذين أجابوا بمحايد، غير موافق وغير موافق بشدة النسب التالية على التوالي 14.8%، 1.9% و3.7%. أما بالنسبة للمتوسط الحسابي فقدر ب 4 والانحراف المعياري قدر ب0.93 والذي يفسر تطابق في وجهات نظر عينة الدراسة.

العبارة 7: **تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركات.**

نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة أجابوا ب موافق حيث بلغت النسبة 46.3%، تليها الإجابة ب محايد والتي بلغت نسبتها 24.1%، كما بلغت نسبة كل من الذين أجابوا موافق بشدة، غير موافق وغير موافق بشدة النسب التالية على التوالي20.4%، 7.4% و1.9%. أما بالنسبة للمتوسط الحسابي فقدر ب 3.75 والانحراف المعياري قدر 0.93. والذي يفسر تطابق في وجهات نظر عينة الدراسة.

العبارة 8: **تطبيق حوكمة الشركات يساهم على تحسين علاقة الشركات مع المساهمين.**

نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة أجابوا ب موافق حيث بلغت النسبة 48.1%، تليها الإجابة ب محايد والتي بلغت نسبتها 25.9%، كما بلغت نسبة كل من الذين أجابوا بموافق بشدة، غير موافق وغير موافق بشدة النسب التالية على التوالي 18.5%، 3.7%و3.7%. أما بالنسبة للمتوسط الحسابي فقدر ب 3.74 والانحراف المعياري قدر ب0.93 والذي يفسر تطابق في وجهات نظر عينة الدراسة.

العبارة 9: **تساعد مبادئ الحوكمة على تحسين التفاعل بين المستثمرين والشركات.**

نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة أجابوا ب موافق حيث بلغت النسبة 50%، تليها الإجابة بموافق بشدة والتي بلغت نسبتها 27.8%، كما بلغت نسبة كل من الذين أجابوا بمحايد، غير موافق وغير موافق بشدة النسب التالية على التوالي13%، 5,6% و3.7%. أما بالنسبة للمتوسط الحسابي فقدر ب 3.92والإنحراف المعياري قدر ب 0.98 والذي يفسر تطابق في وجهات نظر عينة الدراسة.

العبارة10: **يتوفر تطبيق جيد لمبادئ الحوكمة في الجزائر**

نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة أجابوا ب موافق حيث بلغت النسبة 46.3%، تليها الإجابة بمحايد والتي بلغت نسبتها 24.1%، كما بلغت نسبة كل من الذين أجابوا بموافق بشدة، غير موافق وغير موافق بشدة النسب التالية على التوالي 22.2%، 5.6% 1.9%. أما بالنسبة للمتوسط الحسابي فقدر ب 3.81 والانحراف المعياري قدر ب 0.91 والذي يفسر تطابق في وجهات نظر عينة الدراسة.

2. تحليل اراء أفراد العينة لفقرات المحور الثاني: الإفصاح المالي:

الجدول رقم (09): تحليل اراء فقرات المحور الثاني: الإفصاح المالي

العبارة		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
الإفصاح المالي هو الإبلاغ عن الأداء المالي للشركة للجمهور والمستثمرين	التكرار	7	25	14	8	0	3.57	0.90
	النسبة%	13	46.3	25.9	14.8	0		
يساعد الإفصاح المالي المستثمرين على اتخاذ القرارات المالية	التكرار	5	35	11	3	0	3.77	0.69
	النسبة%	9.3	64.8	20.4	5.6	0		
يجب أن تتضمن تقارير الإفصاح المالي الأرباح	التكرار	12	31	4	5	2	3.85	0.99
	النسبة%	22.2	57.4	7.4	9.3	3.7		

والخسائر والميزانية والتدفق النقدي								
يتم تحديث تقارير الإفصاح المالي بانتظام	التكرار	10	30	11	2	1	3.85	0.83
	النسبة%	18.5	55.6	20.4	3.7	1.9		
تساعد المنصات الالكترونية على تحسين جودة الإفصاح المالي	التكرار	9	28	11	6	0	3.74	0.87
	النسبة%	16.7	51.9	20.4	11.1	0		
تؤثر الرقابة المالية على جودة الإفصاح المالي للشركات	التكرار	10	29	12	2	1	3.83	0.84
	النسبة%	18.5	53.7	22.2	3.7	1.9		

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الاستبيان واعتمادا على نتائج الSPSS

التعليق:

العبارة 11: **الإفصاح المالي هو الإبلاغ عن الأداء المالي للشركة، للجمهور والمستثمرين**

نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة أجابوا ب موافق حيث بلغت النسبة 46.3%، تليها الإجابة بمحايد والتي بلغت نسبتها 25.9%، كما بلغت كل من الذين أجابوا بموافق بشدة، غير موافق النسب التالية على التوالي 13%، 14.8%، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي فقدر ب 3.57 والانحراف المعياري قدر ب 0.9 والذي يفسر تطابق وانسجام وجهات نظر عينة الدراسة.

العبارة 12: **يساعد الإفصاح المالي المستثمرين على إتخاا القرارات المالية.**

نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة أجابوا ب موافق حيث بلغت النسبة 64.8%، تليها الإجابة بمحايد والتي بلغت نسبتها 20.4%، كما بلغت كل من الذين أجابوا بموافق بشدة، غير موافق النسب التالية على التوالي 9.3%، 5.6%. أما بالنسبة للمتوسط

الحسابي فقدر ب 3.77 والانحراف المعياري قدر 0.69% والذي يفسر تطابق معظم وجهات نظر عينة الدراسة.

العبارة 13: **يجب أن تتضمن تقارير الإفصاح المالي الأرباح والخسائر والميزانية والتدفق النقدي.**

نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة أجابوا ب موافق حيث بلغت النسبة 57.4%، تليها الإجابة بموافق بشدة والتي بلغت نسبتها 22.2% كما بلغت كل من الذين أجابوا بمحايد، غير موافق وغير موافق بشدة النسب التالية على التوالي 7.4%، 9.3% و3.7%. أما بالنسبة للمتوسط الحسابي فقدر ب 3.85 والانحراف المعياري قدر ب0.99 والذي يفسر تطابق في وجهات نظر عينة الدراسة.

العبارة 14: **يتم تحديث تقارير الإفصاح المالي بانتظام.**

نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة أجابوا ب موافق حيث بلغت النسبة 55.6%، تليها الإجابة بمحايد والتي بلغت نسبتها 20.4%، كما بلغت نسبة كل من الذين أجابوا بموافق بشدة، غير موافق وغير موافق بشدة النسب التالية على التوالي 18.5%، 3.7%، 1.9% أما بالنسبة للمتوسط الحسابي فقدر ب 3.85 والانحراف المعياري قدر ب 0.83 والذي يفسر تطابق في وجهات نظر عينة الدراسة.

العبارة 15: **تساعد المنصات الإلكترونية على تحسين جودة الإفصاح المالي.**

نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة أجابوا ب موافق حيث بلغت النسبة 51.9%، تليها الإجابة بمحايد والتي بلغت نسبتها 20.4%، كما بلغت كل من الذين أجابوا بموافق بشدة، غير موافق النسب التالية على التوالي 16.7%، 11.1%، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي فقدر ب 3.74 والانحراف المعياري قدر ب 0.87 والذي يفسر تطابق في وجهات نظر عينة الدراسة.

العبارة 16: **تؤثر الرقابة المالية على جودة الإفصاح المالي للشركات.**

نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة أجابوا ب موافق حيث بلغت النسبة 53.7%، تليها الإجابة بمحايد والتي بلغت نسبتها 22.2%، كما بلغت كل من الذين أجابوا بموافق بشدة، غير موافق وغير موافق بشدة النسب التالية على التوالي 18.5%، 3.7%

و1.9%، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي فقدر ب 3.83 والانحراف المعياري قدر ب 0.84 والذي يفسر تطابق في وجهات نظر عينة الدراسة.

3. تحليل اراء أفراد العينة لفقرات المحور الثالث: أثر الحوكمة على الإفصاح المالي.

الجدول رقم (10): تحليل اراء فقرات المحور الثالث: أثر الحوكمة على الإفصاح المالي:

العبارة		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تطبيق الحوكمة يؤثر على جودة الإفصاح المالي للشركات	التكرار	8	27	16	3	0	3.74	0.78
	النسبة%	14.8	50	29.6	5.6	0		
تبني حوكمة الشركات يساهم في تحسين شفافية الإفصاح المالي	التكرار	12	27	6	7	2	3.74	1.06
	النسبة%	22.2	50	11.1	13	3.7		
تساعد الحوكمة في تحسين قدرة المستثمرين على فهم الإفصاح المالي للشركات	التكرار	10	27	14	3	0	3.81	0.80
	النسبة%	18.5	50	25.9	5.6	0		
تطوير معايير حوكمة الشركات يؤدي إلى تحسين نوعية الإفصاح المالي	التكرار	11	26	11	5	1	3.75	0.95
	النسبة%	20.4	48.1	20.4	9.3	1.9		
كلما كانت معايير الحوكمة المتبعة أفضل كلما كانت التقارير المالية أكثر شفافية	التكرار	9	30	11	4	0	3.81	0.80
	النسبة%	16.7	55.6	20.4	7.4	0		

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الاستبيان اعتمادا على نتائج ال SPSS

التعليق:

العبارة 17: **تطبيق الحوكمة يؤثر على جودة الإفصاح المالي للشركات.**

نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة أجابوا ب موافق حيث بلغت النسبة 50%، تليها الإجابة بمحايد والتي بلغت نسبتها 29.6%، كما بلغت نسبة كل من الذين أجابوا بموافق بشدة، غير موافق النسب التالية على التوالي 14.8%، 5.6%، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي فقدر ب 3.74 والانحراف المعياري قدر ب 0.78 والذي يفسر تطابق في وجهات نظر عينة الدراسة.

العبارة 18: **تبني حوكمة الشركات يساهم في تحسين شفافية الإفصاح المالي.**

نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة أجابوا ب موافق حيث بلغت النسبة 50%، تليها الإجابة بموافق بشدة والتي بلغت نسبتها 22.2%، كما بلغت نسبة كل من الذين أجابوا محايد، غير موافق وغير موافق بشدة النسب التالية على التوالي 11.1%، 13% و3.7%، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي فقدر ب 3.74 والانحراف المعياري قدر ب 1.06 والذي يفسر تشتت وعدم ثبات في وجهات نظر عينة الدراسة.

العبارة 19: **تساعد الحوكمة في تحسن قدرة المستثمرين على فهم الإفصاح.**

نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة أجابوا ب موافق حيث بلغت النسبة 50%، تليها الإجابة بمحايد والتي بلغت نسبتها 25.9%، كما بلغت نسبة كل من الذين أجابوا بموافق بشدة، غير موافق النسب التالية على التوالي 18.5%، 5.6%، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي فقدر ب 3.81% والانحراف المعياري قدر ب 0.81والذي يفسر تطابق في وجهات نظر عينة الدراسة.

العبارة 20: **تطوير معايير حوكمة الشركات يؤدي إلى تحسين نوعية الإفصاح المالي.**

نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة أجابوا ب موافق حيث بلغت النسبة 48.1%، تليها الإجابة بمحايد والتي بلغت نسبتها 20.4%، كما بلغت نسبة كل من الذين أجابوا بموافق بشدة، غير موافق النسب التالية على التوالي 20.4%، 9.3%، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي فقدر ب 3.75 والانحراف المعياري قدر ب 0.95 والذي يفسر تطابق في وجهات نظر عينة الدراسة.

العبارة 21: **كلما كانت معايير الحوكمة المتبعة أفضل كلما كانت التقارير المالية أكثر شفافية.**

نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة أجابوا ب موافق حيث بلغت النسبة 55.6%، تليها الإجابة بمحايد والتي بلغت نسبتها 20.4%، كما بلغت نسبة كل من الذين أجابوا بموافق بشدة، غير موافق النسب التالية على التوالي 16.7%، 7.4%، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي فقدر ب 3.81 والانحراف المعياري قدر ب 0.80 والذي يفسر تطابق في وجهات نظر عينة الدراسة.

المطلب الثالث: استخلاص نتائج الاستبيان.

بعد أن قمنا بعرض نتائج الاستبيان في شكل جداول تتضمن مختلف الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بها، نحاول الآن في هذا المطلب الأخير القيام باستخلاص النتائج وتفسيرها للتوصل إلى النتيجة النهائية من هذه الدراسة، حيث سنتطرق لكل محور كما يلي:

المحور الأول: والمتعلق بحوكمة الشركات حيث:

يعتقد أفراد العينة المدروسة بشكل عام أن تبني حوكمة الشركات وتطبيق مبادئه يؤثر بشكل إجابي على صورة الشركة وثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة والجمهور ككل، كما ان التطبيق الجيد للحوكمة يساعد على تعزيز الشفافية والمساءلة وتجنب الخسارة والفساد وزيادة القدرة على تحمل المخاطر المحتملة.

كما يؤكد أغلب المشاركين في دراستنا هذه على أن التطبيق الجيد الحوكمة وفق المعايير المعتمدة دوليا يعتبر ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة والدفع بالاقتصاد نحو الأمام.

المحور الثاني: والمتعلق بالإفصاح المالي حيث:

يرى معظم المشاركين في هذه الدراسة أن الإفصاح المالي عن النتائج المالية وأداء الشركة جزءا هاما لتعزيز الثقة وتحسين العلاقات لدى الأطراف المعنية (المستثمرين، المساهمين، أصحاب المصالح والجمهور بشكل عام).

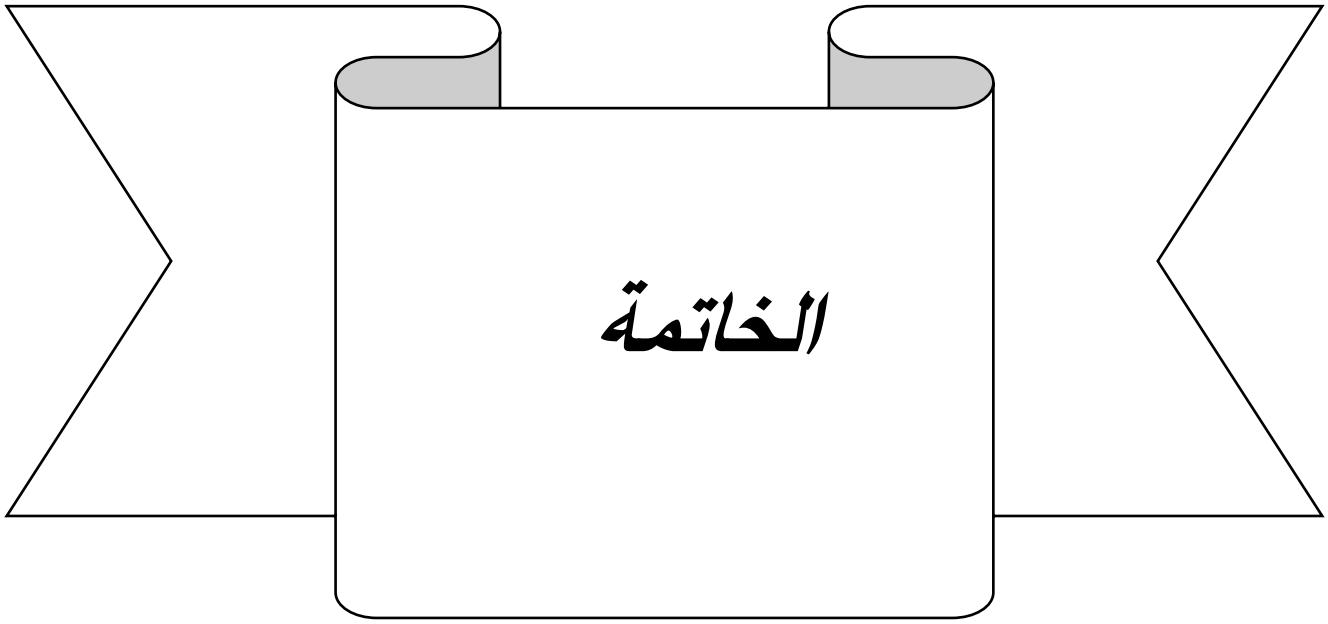
يشير الأفراد العينة المدروسة إلى أن الإفصاح المالي الدقيق والشفاف له أهمية بالغة في في مساعدة المستثمرين على اتخاذ القرارات السليمة والرشيدة.

المحور الثالث: يتعلق بأثر حوكمة الشركات على الإفصاح المالي حيث:

يرى افراد العينة المدروسة أن تبني حوكمة الشركات يؤثر بشكل إيجابي على مستوى الإفصاح المالي للشركات والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الثقة في الشركة أو المؤسسات من قبل المستثمرين والأطراف المعنية الأخرى.

أظهرت نتائج الاستبيان أنه كلما كانت المعايير المتبعة في تطبيق مبادئ الحوكمة منظمة كلما كان تأثيره فعال على الإفصاح عن التقارير والقوائم المالية وعلى الأداء المالي للشركة بشكل عام.

خلاصة: تم في هذا الفصل القيام بدراسة ميدانية في مختلف المؤسسات الجزائرية حيث قمنا بالفعل بتحديد فئة العينة المدروسة من الأطراف الذين لهم علاقة مباشرة مع موضوع دراستنا من حيث المؤهل الأكاديمي، التخصص، المناصب المشغولة لكل فرد وكذلك خبرتهم المهنية، لمعرفة أراءهم ووجهات نظرهم التي من خلال تحليلها بواسطة برنامج SPSS والحصول على المؤشرات الإحصائية التي من خلالها استخلصنا أن التطبيق الحكيم والجيد للحوكمة يساهم في تحسين جودة المعلومات المفصح عنها وتعزيز الثقة لدى المستثمرين وأصحاب المصلحة ومساعدتهم على اتخاذ القرار الصحيح، وتحسين أداء المؤسسة والارتقاء به.


الخاتمة

من خلال ما تطرقنا إليه في كم من الجانب النظري والجانب الميداني لدراستنا ومن خلال النتائج المتوصل إليها، يمكن القول بأن تبني حوكمة الشركات يعد عاملا أساسيا في تحسين جودة الإفصاح المالي للمؤسسة الاقتصادية.

إذ يتميز التزام الشركات بمبادئ حوكة الشركات بتوفير معايير اتصالية أفضل ونظم داخلية تساعد على دعم ورفع كفاءة جودة الإفصاح المالي، وتعزيز شفافية المعلومات المنشورة.

كما يساعد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تعزيز الثقة بين المستثمرين والأطراف المعنية الأخرى، الأمر الذي يزيد من فرص النجاح والاستقرار المالي للشركة.

على الرغم من أن هذه الدراسة لم تتطرق إلى الأثار السلبية لتبني حوكمة الشركات على الإفصاح المالي، إلا أنه من الواضح أن التخلي عن تطبيق الحوكمة قد يؤدي الى نتائج سلبية مالية واقتصادية.

نتائج الفرضيات:

ومنه فإن **الفرضية الأولى:** تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تبسيط عملية الإفصاح المالي وتقليل التكاليف المرتبطة بالمؤسسة الاقتصادية، تم تأكيد وإثبات صحتها من خلال النتائج المتوصل إليها من الدراسة الميدانية ولكن حسب وعي المؤسسة ومدى تطبيق الحوكمة وإتباع المعايير والقوانين المعتمدة دوليا.

الفرضية الثانية: تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى زيادة مستوى الشفافية والمصداقية في الإفصاح المالي، تم تأكيد وإثبات صحة هذه الفرضية حسب نتائج الدراسة المتوصل إليها من تحليل الاستبيان في الدراسة الميدانية أي هناك تأثير بسبب وجود العلاقة الترابطية بين الحوكمة والإفصاح المالي حيث أنه كلما كان هناك تطبيق سليم لمبادئ الحوكمة ارتفع مستوى الشفافية والمصداقية في الإفصاح المالي.

الفرضية الثالثة: يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تحسين جودة الإفصاح المالي بما يلزم العملاء والمستثمرين والأطراف المالية، تم تأكيد صحة هذه الفرضية لكن ليس

بدرجة كبيرة بالنسبة للواقع بسبب درجة وعي المؤسسة بالحوكمة ومدى تطبيق مبادئها والالتزام بأخلاقيات المهنة.

التوصيات:

بناءا على ما سبق، يمكن تقديم بعض التوصيات التي قد تكون مفيدة، وهي كالتالي:

- ✓ ضرورة إتباع مبادئ حوكمة الشركات من قبل الشركات لتحسين جودة الإفصاح المالية وتعزيز الشفافية.
- ✓ توفير فرص التعليم والتدريب المستمر للموظفين المسؤولين عن إعداد المعلومات المفصح عنها، لتحسين جودة التقارير المالية.
- ✓ تعزيز دور المراجعين الداخليين والخارجيين من أجل زيادة مصداقية الإفصاح المالي.
- ✓ العمل على بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق الحوكمة في الشركات بهدف تنمية الوعي والدور الاستثماري في المجتمع.
- ✓ العمل على تعزيز ثقافة ممارسة الحوكمة من خلال عقد البرامج التدريبية التي تعكس مفاهيم وتطبيقات حوكمة الشركات.
- ✓ العمل على إيجاد أسس وقواعد عادلة وتكافؤ تطبيقها على كافة المساهمين.
- ✓ إلزامية تطبيق متطلبات حوكمة الشركات وفق سياسات شفافة لتفادي المخاطر والفساد.
- ✓ إجراء مزيد من الأبحاث والدراسات في هذا المجال من أجل توصيل مفهوم أكبر لتأثير حوكمة الشركات على المعلومات الواجب إفصاح عنها لتحسين الجودة في المستقبل.

آفاق البحث:

يمكن تحديد العديد من الآفاق المحتملة للبحث حول تأثير تبني حوكمة الشركات على الافصاح المالي، وتشمل ما يلي:

1 .تأثير البنية التنظيمية للشركة على الإفصاح المالي: هل تؤثر هياكل الحوكمة المختلفة في الشركات على مستوى الافصاح المالي؟ هل توجد اختلافات بين الشركات ذات الحوكمة المبنية بناءً على النظام الهرمي وتلك ذات الحوكمة المبنية بناءً على النظام المستوي؟

2 .تأثير مستوى الإفصاح المالي على رضا المستثمرين وقراراتهم: هل يتأثر المستثمرون بمستوى الافصاح المالي عند اتخاذ قرارات الاستثمار؟ كيف يمكن تحسين مستوى الإفصاح المالي لتحقيق ارتفاع مستوى الرضا لديهم؟

3 .تأثير حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المالي: هل تؤثر ممارسات الحوكمة في الشركات على جودة الإفصاح المالي؟ هل الشركات ذات الحوكمة الجيدة توفر معلومات مالية أفضل وأكثر شمولية للمساهمين والمستثمرين؟

4 .تأثير القوانين واللوائح على الإفصاح المالي: كيف تؤثر القوانين واللوائح المعمول بها في البلدان المختلفة على مستوى الافصاح المالي؟ هل وجود نظام تنظيمي قوي يؤثر على مستوى الافصاح المالي بشكل إيجابي؟

5 .تأثير الافصاح المالي على أداء الشركة: هل يؤثر مستوى الافصاح المالي على أداء الشركة؟ هل الشركات التي تقدم معلومات مالية أفضل تحقق أرباحًا أعلى وتمتلك سمعة جيدة؟

6 .تأثير الثقة والشفافية على تكاليف التمويل: هل يمكن للحوكمة الشركات ومستوى الافصاح المالي أن يقلل من تكاليف التمويل الشركات، مثل سعر الفائدة للقروض؟

7. تأثير العوامل الثقافية والقومية على الإفصاح المالي: هل تختلف مستويات الافصاح المالي بين الشركات في بلدان مختلفة؟ هل الثقافة والقومية لها تأثير على مستوى الافصاح المالي وممارسات الحوكمة في تلك الشركات؟

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. حسام الدين غضبان "محاضرات في نظرية الحوكمة " دار الحامد للنشر–الطبعة الأولى الأردن(عمان)2015.
2. محمد مصطفى سليمان "دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري– الطبعة الأولى –الدار الجامعية للنشر، مصر (الإسكندرية)2006.
3. احمد علي خضر "الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في الشركات "الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر (الإسكندرية)،2012
4. قدوي عثمان إبراهيم "أثر ممارسة الحوكمة المؤسسية على تنافسية الشركة"– دراسة حالة شركات المساهمة العامة الأردنية" مذكرة ماجستير غير منشورة –جامعة اليرموك–كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية 2009.
5. محمد جميل حبوش، "مدى التزام شركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات_دراسة تحليلية لأداء المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين ومدراء شركات المساهمة العامة"، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، جامعة غزة الإسلامية 2007.
6. طارق عبد العال حماد" حوكمة الشركات_المفاهيم_المبادئ_التجارب" الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية 2005
7. علاء فرحان طالب، إيمان شيحان الشهيداني " الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف" الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن (عمان) 2011.
8. هشام بلغول " أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية_دراسة ميدانية للشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز" مذكرة ماستر، أم البواقي، الجزائر2016 .
9. عدنان بن حيدر درويش " حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة " اتحاد المصارف العربية 2007.
10. منير إبراهيم هندي "الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء: مدخل حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

11. ميكرا كراسينكي " حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE نصائح إرشادية لتحقيق الإصلاح، أوت 2008.
12. حسين أحمد دحدوح " دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سوريا_دراسة ميدانية" أربد للبحوث والدراسات المجلد11_ العدد الأول، سوريا 2003.
13. .كاثرين كوتشا هليلينغ وآخرون، ترجمة سمير كريم "حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرون " الطبعة 3، واشنطن: مركز المشروعات الدولية الخاصة.
14. مركز المشروعات الدولية الخاصة " مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات، القاهرة، 2004.
15. أحمد بوراس، محمد بوطلاعة " مساهمة النظام المحاسبي والمالي في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة في الشرق الجزائري "، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثالث، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015.
16. إسماعيل محمود عبد الرحمان "الإفصاح المالي وأهميته وأثره في الأعمال التجارية العربية، كلية التجارة . جامعة الزقازيق، الطبعة الأولى 2014.
17. الصيرفي محمد عبد الفتاح، البحث العلمي_الدليل التطبيقي للباحثين " الطبعة الأولى_عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.
18. شفيق العلوم، " طرق الإحصاء _تطبيقات اقتصادية وإدارية باستخدام"SPSS ، دار المعرفة الجامعية، مصر،2002.

ثانيا: أطروحات الدكتوراه

19. عمر علي عبد الصمد " نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية_دراسة نظرية_تطبيقية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2013.
20. نوي فطيمة الزهرة، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر،2016ـ 2017.

ثالثا: مذكرات الماجستير

21. عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات ـ دراسة ميدانية" مذكرة ماجستير، جامعة المدية، الجزائر،2009.
22. بن عيسى عبد الرحمن " دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة الأسواق المالية_دراسة نظرية تطبيقية " مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر،2009.
23. ريم بن عيسى "تطبيق آليات حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء (حالة المؤسسات الجزائرية المدرجة في سوق الأوراق المالية)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر،2011.
24. ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ـ دراسة ميدانية" مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين 2009.
25. رابعا: مذكرات الماستر
26. شنوف هدى، دريدي نسرين" أثر تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظام المعلومات المحاسبي_دراسة ميدانية" مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، الوادي، الجزائر 2015.
27. رياض بوخالفة " دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية" مذكرة ماستر، تخصص مالية وحوكمة المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2014.

رابعا: المداخلات والملتقيات

28. صالح حميدات، علاء بوقفة "علاقة نظام المعلومات المحاسبي والمالي بحوكمة الشركات" الملتقى الدولي الخامس: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر 7_8 ديسمبر 2014.

29. زرزار العياشي، شرقوق سمير" حوكمة الشركات_المفهوم، الخصائص، الركائز، والأهمية الاقتصادية_الملتقى الوطني الثالث حول: سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، جامعة 20 أوت 1995، 9_10 ديسمبر 2007.

30. مسعود صديقي، خالد دريس "دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار" مداخلة مقدمة من ضمن الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة –واقع، رهانات، وآفاق– جامعة العربي بن المهيدي، أ م البواقي، الجزائر، 7–8 ماي 2010.

31. عبد الحليم بوخاري، علي ساحة " دور حوكمة الشركات في تأهيل واندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي " مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2013.

32. ميخائيل أشرف حنا، تدقيق الحسابات في إطار حوكمة الشركات " المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر، 2005.

33. بروش زين الدين ودهيمي جابر " دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري " الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية في الحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 07/06 ماي 2012.

خامسا: المجلات والمحاضرات

34. مزياني نور الدين "دراسة نظرية تحليلية لدور التدقيق الداخلي في عملية حوكمة الشركات " مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد04.

35. بولصنام محمد " محاضرات في منهجية البحث العلمي _مقياس منهجية البحث العلمي " كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، 2022 .

36. des actionnaires", France: Finanace contole stratégie, vol1,N°3, 1984

37. Freeman, E,"Strategic Management : AstakeholderApproach" Boston : pitman press, 1984.

38. . Principles of "Organization for economic Co_operation and devlopment " OECD Corporate governance, Paris, 2004

39. Buruan du surintendant des intitutions financiéres canada, OP.CTT

40. Vanden la berghe, abigail levran, evaluating boards of directors : what constitutes a good corporate boards ? Corporate governance :an international revieu, vol12, issue4, 2004.

41. Pigé benoit "Enracinement des dirigeantset richesse

سادسا: الروابط الإلكترونية

42. http://thinkexist.com/dictionary.

43. عباس حميد التميمي، آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، ملخص البحث الموسوم، متوفر على الموقع الإلكتروني http://www.nazah.iq/search-web/muhasbe/2.doc.

قائـمة الملاحـق

الملحق رقم (01)

جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

تخصص مالية المؤسسة

استبيان البحث

الأخ الكريم؛ الأخت الكريمة

تحية خالصة: أما بعد

في إطار التحضير لنيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة تخصص مالية المؤسسة يشرفني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي نهدف من خلاله إلى معرفة آرائكم حول موضوع **"أثر تبني مبادئ الحوكمة على الإفصاح المالي"**.

إذ يتضمن ثلاث محاور وهي:

- المعلومات الشخصية
- **المحور الأول:** الحوكمة
- **المحور الثاني:** الإفصاح المالي
- **المحور الثالث:** أثر الحوكمة على الإفصاح المالي

لذا نرجو منكم التفضل بالإجابة وتقديم يد العون ومساعدتنا في إنجاح هذا البحث بتعبئة هذا الاستبيان والإجابة على جميع الأسئلة الواردة فيه بوضع علامة **X** أمام الجواب المناسب علما أن إجاباتكم ستكون محاطة بالسرية الكاملة والعناية العلمية الفائقة ونرجو أن تتقبلوا منا خالص الشكر والتقدير على تعاونكم معنا.

حيث أن:

***حوكمة الشركات** : هي مجموعة من القوانين والإجراءات التي تعمل على تحديد القرار ومراقبة العمليات داخل الشركة كما تضبط وتحدد العلاقات بين مجلس إدارة الشركة وكل الأطراف المرتبط بها كأصحاب المصالح وحملة الأسهم والمساهمين

***الإفصاح** : يقصد به أي حقائق أو معلومات ترد في البيانات والقوائم المالية والتي تبين بشكل واضح وجلي الموقف المالي للشركة.

الجزء الأول: البيانات الشخصية

يهدف هذا الجزء إلى التعرف على بعض الخصائص الاجتماعية والوظيفية للموظفين، وبهدف تحليل نتائج هذا الاستبيان نرجو منكم التكرم بالإجابة المناسبة.

1-التخصص:

محاسبة	مالية	تدقيق	تخصص آخر(أذكره)

2-المؤهل الأكاديمي:

بكالوريا أو اقل	ليسانس/ماستر	ماجستير/دكتوراه	شهادة مهنية

3-المنصب المشغول:

أستاذ جامعي	إطار محاسبي/مالي في مؤسسة	مهني حر (محاسب/محافظ حسابات/خبير محاسبي)	منصب آخر (أذكره)

4-الخبرة المهنية:

أقل من 05 سنوات	من05 إلى 10 سنوات	من 10 إلى 15 سنة	أكثر من 15 سنة

الجزء الثاني: محاور الاستبيان:

فيما يلي مجموعة من العبارات التي تقيس مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة وأثرها على الإفصاح المالي.

المحور الأول: حوكمة الشركات

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعتبر الحوكمة عملية تنظيمية تهدف لتسيير الشركات بشكل فعال ومسؤول.					
2	تهتم الحوكمة بتحديد المسؤوليات وتجنب الفساد والخسارة.					
3	حوكمة الشركات هي مسؤولية قادة الشركات والإدارة العليا فقط.					
4	حوكمة الشركات لها تأثير على البيئة.					
5	يمكن أن تطرأ تغييرات على مفهوم حوكمة الشركات مستقبلا.					
6	التطبيق الجيد لحوكمة الشركات أساس نجاح الشركات على المدى الطويل.					
7	تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركات.					
8	تطبق حوكمة الشركات يساهم في تحسين علاقة الشركات مع المساهمين.					
9	تساعد مبادئ الحوكمة على تحسين التفاعل بين المستثمرين والشركات.					
10	يتوفر تطبيق جيد لمبادئ الحوكمة في الجزائر.					

المحور الثاني: الإفصاح المالي

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
11	الإفصاح المالي هو الإبلاغ عن الأداء المالي للشركة للجمهور والمستثمرين.					
12	يساعد الإفصاح المالي المستثمرين على اتخاذ القرارات المالية.					
13	يجب أن تتضمن تقارير الإفصاح المالي الأرباح والخسائر والميزانية والتدفق النقدي.					
14	يتم تحديث تقارير الإفصاح المالي بانتظام.					
15	تساعد المنصات الالكترونية على تحسين جودة الإفصاح المالي.					
16	تؤثر الرقابة المالية على جودة الإفصاح المالي للشركات.					

المحور الثالث: أثر الحوكمة على الإفصاح المالي

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
17	تطبيق الحوكمة يؤثر على جودة الإفصاح المالي للشركات.					
18	تبني حوكمة الشركات يساهم في تحسين شفافية الإفصاح المالي.					
19	تساعد الحوكمة في تحسين قدرة المستثمرين على فهم الإفصاح المالي للشركات.					
20	تطوير معايير حوكمة الشركات يؤدي إلى تحسين نوعية الإفصاح المالي.					
21	كلما كانت معاييرالحوكمة المتبعة أفضل كلما كانت التقارير المالية أكثر شفافية.					

الملحق رقم (02):

Statistiques

		التخصص	المنصب_المشغول	الخبرة_المهنية
N	Valide	54	54	54
	Manquante	9	9	9
Mode		1,00	2,00	3,00
Intervalle		3,00	3,00	3,00
Minimum		1,00	1,00	1,00
Maximum		4,00	4,00	4,00

Statistiques

المؤهل_الأكاديمي

N	Valide	54
	Manquante	9
Moyenne		2,6667
Médiane		3,0000
Mode		3,00
Intervalle		2,00
Minimum		2,00
Maximum		4,00

المنصب_المشغول

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أستاذ جامعي	14	22,2	25,9	25,9
	إطار محاسبي/مالي في مؤسسة	24	38,1	44,4	70,4
	مهني حر (محاسب/محافظ حسابات/خبير محاسبي)	8	12,7	14,8	85,2
	منصب آخر	8	12,7	14,8	100,0
	Total	54	85,7	100,0	
Manquante	Système manquant	9	14,3		
Total		63	100,0		

التخصص

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسبة	26	41,3	48,1	48,1
	مالية	17	27,0	31,5	79,6
	تدقيق	8	12,7	14,8	94,4
	تخصص اخر	3	4,8	5,6	100,0
	Total	54	85,7	100,0	
Manquante	Système manquant	9	14,3		
Total		63	100,0		

الخبرة_المهنية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	5	7,9	9,3	9,3
	من 5 إلى 10 سنوات	7	11,1	13,0	22,2
	من 10 إلى 15 سنة	30	47,6	55,6	77,8
	أكثر من 15 سنة	12	19,0	22,2	100,0
	Total	54	85,7	100,0	
Manquante	Système manquant	9	14,3		
Total		63	100,0		

المؤهل_الأكاديمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس/ماستر	23	36,5	42,6	42,6
	ماجيستير/دكتوراه	26	41,3	48,1	90,7
	شهادة مهنية	5	7,9	9,3	100,0
	Total	54	85,7	100,0	
Manquante	Système manquant	9	14,3		
Total		63	100,0		

Statistiques

		تعتبر الحوكمة عملية تنظيمية تهدف لتسيير الشركات بشكل فعال ومسؤول.	تهتم الحوكمة بتحديد المسؤوليات وتجنب الفساد والخسارة	حوكمة الشركات هي مسؤولية قادة الشركات والإدارة العليا فقط	حوكمة الشركات لها تأثير على البنية	يمكن أن نطرأ تغييرات على مفهوم حوكمة الشركات مستقبلا.	التطبيق الجيد لحوكمة الشركات أساس نجاح الشركات على المدى الطويل	تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركات	تطبق حوكمة الشركات يساهم في تحسين علاقة الشركات مع المساهمين	ساعد مبادئ الحوكمة على تحسين الفاعل بين المستثمرين والشركات	تتوفر تطبيق جيد لمبادئ الحوكمة في الجزائر
N	Valide	54	54	54	54	54	54	54	54	54	54
	Manquante	9	9	9	9	9	9	9	9	9	9
Moyenne		3,6667	3,5185	3,8889	3,6852	3,7037	3,7037	3,8519	3,5741	3,6481	3,3704
Médiane		4,0000	4,0000	4,0000	4,0000	4,0000	4,0000	4,0000	4,0000	4,0000	4,0000
Mode		4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00
Intervalle		4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00
Minimum		1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
Maximum		5,00	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00

تعتبر الحوكمة عملية تنظيمية تهدف لتسيير الشركات بشكل فعال ومسؤول.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشده	3	4,8	5,6	5,6
	غيرموافق	3	4,8	5,6	11,1
	محايد	5	7,9	9,3	20,4
	موافق	41	65,1	75,9	96,3
	موافق بشده	2	3,2	3,7	100,0
	Total	54	85,7	100,0	
Manquante	Système manquant	9	14,3		
Total		63	100,0		

تهتم الحوكمة بتحديد المسؤوليات وتجنب الفساد والخسارة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشده	3	4,8	5,6	5,6
	غيرموافق	8	12,7	14,8	20,4
	محايد	11	17,5	20,4	40,7
	موافق	22	34,9	40,7	81,5
	موافق بشده	10	15,9	18,5	100,0
	Total	54	85,7	100,0	
Manquante	Système manquant	9	14,3		
Total		63	100,0		

حوكمة الشركات هي مسؤولية قادة الشركات والإدارة العليا فقط

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشده	3	4,8	5,6	5,6
	غيرموافق	2	3,2	3,7	9,3
	محايد	10	15,9	18,5	27,8
	موافق	22	34,9	40,7	68,5
	موافق بشده	17	27,0	31,5	100,0
	Total	54	85,7	100,0	
Manquante	Système manquant	9	14,3		
Total		63	100,0		

التطبيق الجيد لحوكمة الشركات أساس نجاح الشركات على المدى الطويل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشده	2	3,2	3,7	3,7
	غيرموافق	3	4,8	5,6	9,3
	محايد	14	22,2	25,9	35,2
	موافق	25	39,7	46,3	81,5
	موافق بشده	10	15,9	18,5	100,0
	Total	54	85,7	100,0	
Manquante	Système manquant	9	14,3		
Total		63	100,0		

يمكن أن نطرأ تغييرات على مفهوم حوكمة الشركات مستقبلا

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشده	3	4,8	5,6	5,6
	غيرموافق	3	4,8	5,6	11,1
	محايد	13	20,6	24,1	35,2
	موافق	23	36,5	42,6	77,8
	موافق بشده	12	19,0	22,2	100,0
	Total	54	85,7	100,0	
Manquante	Système manquant	9	14,3		
Total		63	100,0		

تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشده	3	4,8	5,6	5,6
	غيرموافق	2	3,2	3,7	9,3
	محايد	8	12,7	14,8	24,1
	موافق	28	44,4	51,9	75,9
	موافق بشده	13	20,6	24,1	100,0
	Total	54	85,7	100,0	
Manquante	Système manquant	9	14,3		
Total		63	100,0		

تطبق حوكمة الشركات يساهم في تحسين علاقة الشركات مع المساهمين

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشده	2	3,2	3,7	3,7
	غيرموافق	9	14,3	16,7	20,4
	محايد	10	15,9	18,5	38,9
	موافق	22	34,9	40,7	79,6
	موافق بشده	11	17,5	20,4	100,0
	Total	54	85,7	100,0	
Manquante	Système manquant	9	14,3		
Total		63	100,0		

تساعد مبادئ الحوكمة على تحسين التفاعل بين المستثمرين والشركات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشده	3	4,8	5,6	5,6
	غيرموافق	2	3,2	3,7	9,3
	محايد	8	12,7	14,8	24,1
	موافق	39	61,9	72,2	96,3
	موافق بشده	2	3,2	3,7	100,0
	Total	54	85,7	100,0	
Manquante	Système manquant	9	14,3		
Total		63	100,0		

يتوفر تطبيق جيد لمبادئ الحوكمة في الجزائر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشده	3	4,8	5,6	5,6
	غيرموافق	10	15,9	18,5	24,1
	محايد	13	20,6	24,1	48,1
	موافق	20	31,7	37,0	85,2
	موافق بشده	8	12,7	14,8	100,0
	Total	54	85,7	100,0	
Manquante	Système manquant	9	14,3		
Total		63	100,0		

Statistiques

		الإفصاح المالي هو الإبلاغ عن الأداء المالي للشركه للجمهور والمستثمرين	يساعد الإفصاح المالي المستثمرين على اتخاذ القرارات المالية	يجب أن تتضمن تقارير الإفصاح المالي الأرباح والخسائر والميزانية والتدفق النقدي	يتم تحديث تقارير الإفصاح المالي بانتظام	تساعد المنصات الالكترونية على تحسين جوده الإفصاح المالي	لا توثر الرقابة المالية على جوده الإفصاح المالي للشركات
N	Valide	54	54	54	54	54	54
	Manquante	9	9	9	9	9	9
Moyenne		4,1296	3,7778	3,7593	4,0185	3,7778	3,7037
Médiane		4,0000	4,0000	4,0000	4,0000	4,0000	4,0000
Mode		4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00
Intervalle		4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00
Minimum		1,00	1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
Maximum		5,00	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00

الإفصاح المالي هو الإبلاغ عن الأداء المالي للشركة للجمهوروالمستثمرين

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشده	2	3,2	3,7	3,7
	غيرموافق	1	1,6	1,9	5,6
	محايد	4	6,3	7,4	13,0
	موافق	28	44,4	51,9	64,8
	موافق بشده	19	30,2	35,2	100,0
	Total	54	85,7	100,0	
Manquante	Système manquant	9	14,3		
Total		63	100,0		

يساعد الإفصاح المالي المستثمرين على اتخاذ القرارات المالية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشده	2	3,2	3,7	3,7
	غيرموافق	5	7,9	9,3	13,0
	محايد	9	14,3	16,7	29,6
	موافق	25	39,7	46,3	75,9
	موافق بشده	13	20,6	24,1	100,0
	Total	54	85,7	100,0	
Manquante	Système manquant	9	14,3		
Total		63	100,0		

يجب أن تتضمن تقارير الإفصاح المالي الأرباح والخسائر والميزانية والتدفق النقدي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشده	2	3,2	3,7	3,7
	غيرموافق	2	3,2	3,7	7,4
	محايد	14	22,2	25,9	33,3
	موافق	25	39,7	46,3	79,6
	موافق بشده	11	17,5	20,4	100,0
	Total	54	85,7	100,0	
Manquante	Système manquant	9	14,3		
Total		63	100,0		

يتم تحديث تقارير الإفصاح المالي بانتظام

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشده	3	4,8	5,6	5,6
	غيرموافق	2	3,2	3,7	9,3
	محايد	5	7,9	9,3	18,5
	موافق	25	39,7	46,3	64,8
	موافق بشده	19	30,2	35,2	100,0
	Total	54	85,7	100,0	
Manquante	Système manquant	9	14,3		
Total		63	100,0		

تساعد المنصات الالكترونية على تحسين جودة الإفصاح المالي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشده	3	4,8	5,6	5,6
	غيرموافق	2	3,2	3,7	9,3
	محايد	12	19,0	22,2	31,5
	موافق	24	38,1	44,4	75,9
	موافق بشده	13	20,6	24,1	100,0
	Total	54	85,7	100,0	
Manquante	Système manquant	9	14,3		
Total		63	100,0		

لا تؤثر الرقابة المالية على جودة الإفصاح المالي للشركات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشده	2	3,2	3,7	3,7
	غيرموافق	3	4,8	5,6	9,3
	محايد	14	22,2	25,9	35,2
	موافق	25	39,7	46,3	81,5
	موافق بشده	10	15,9	18,5	100,0
	Total	54	85,7	100,0	
Manquante	Système manquant	9	14,3		
Total		63	100,0		

Statistiques

		تطبيق الحوكمه يؤثر على جوده الإفصاح المالي للشركات	تبني حوكمه الشركات يساهم في تحسين شفافيه الإفصاح المالي	تساعد الحوكمه في تحسين قدره المستثمرين على فهم الإفصاح المالي للشركات	تطوير معايير حوكمه الشركات يؤدي إلى تحسين نوعيه الإفصاح المالي.	كلما كانت معايير الحوكمه المتبعه أفضل كلما كانت التقارير الماليه أكثر شفافيه
N	Valide	54	54	54	54	54
	Manquante	9	9	9	9	9
Moyenne		3,5741	3,5556	3,6667	3,7963	3,9259
Médiane		4,0000	4,0000	4,0000	4,0000	4,0000
Mode		4,00	4,00	4,00	4,00	4,00
Intervalle		4,00	4,00	4,00	4,00	4,00
Minimum		1,00	1,00	1,00	1,00	1,00
Maximum		5,00	5,00	5,00	5,00	5,00

تطبيق الحوكمة يؤثر على جودة الإفصاح المالي للشركات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشده	3	4,8	5,6	5,6
	غيرموافق	8	12,7	14,8	20,4
	محايد	10	15,9	18,5	38,9
	موافق	21	33,3	38,9	77,8
	موافق بشده	12	19,0	22,2	100,0
	Total	54	85,7	100,0	
Manquante	Système manquant	9	14,3		
Total		63	100,0		

تبني حوكمة الشركات يساهم في تحسين شفافية الإفصاح المالي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشده	2	3,2	3,7	3,7
	غيرموافق	9	14,3	16,7	20,4
	محايد	10	15,9	18,5	38,9
	موافق	23	36,5	42,6	81,5
	موافق بشده	10	15,9	18,5	100,0
	Total	54	85,7	100,0	
Manquante	Système manquant	9	14,3		
Total		63	100,0		

تساعد الحوكمة في تحسين قدرة المستثمرين على فهم الإفصاح المالي للشركات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشده	3	4,8	5,6	5,6
	غيرموافق	2	3,2	3,7	9,3
	محايد	8	12,7	14,8	24,1
	موافق	38	60,3	70,4	94,4
	موافق بشده	3	4,8	5,6	100,0
	Total	54	85,7	100,0	
Manquante	Système manquant	9	14,3		
Total		63	100,0		

تطوير معايير حوكمة الشركات يؤدي إلى تحسين نوعية الإفصاح المالي.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشده	2	3,2	3,7	3,7
	غيرموافق	2	3,2	3,7	7,4
	محايد	5	7,9	9,3	16,7
	موافق	41	65,1	75,9	92,6
	موافق بشده	4	6,3	7,4	100,0
	Total	54	85,7	100,0	
Manquante	Système manquant	9	14,3		
Total		63	100,0		

كلما كانت معاييرالحوكمة المتبعة أفضل كلما كانت التقارير المالية أكثر شفافية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشده	1	1,6	1,9	1,9
	غيرموافق	3	4,8	5,6	7,4
	محايد	5	7,9	9,3	16,7
	موافق	35	55,6	64,8	81,5
	موافق بشده	10	15,9	18,5	100,0
	Total	54	85,7	100,0	
Manquante	Système manquant	9	14,3		
Total		63	100,0		